ورقة بحثية بعنوان:
آليات تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك

أ/ هيله بنت ضحيان صالح الجهني
الماجستير في التربية تخصص الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية والآداب، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية

الملخص:

هدفت الورقة تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت المنهج الوصفي، وجاءت مشتملة على الإطار العام لها، ثم محورين، تناول المحور الأول منهما الإطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية من حيث مفهومها وأهدافها وأهميتها وأسسها ومبرراتها، وعرض المحور الثاني للآليات المقترحة لتطوير الشراكة المجتمعية، وأسفرت نتائج الدراسة عما يلي: يمكن التوصل إلى أن المجتمع المحلي ممثلاً في الأفراد (خبراء ومختصين وقادة مجتمع، ومنظمات وجمعيات أهلية يمكن أن يقوموا خبراتهم في مجال التربية والاقتصاد والفنون والآداب والعلوم وتوظيفها في الانتفاع بآرائهم ومقترحاتهم في سبيل النهوض برسالة المدرسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية، وذلك عن طريق: تقديم المقترحات المتعلقة بالتطورات المعاصرة من ثورة معرفية وتكنولوجية، دعم حلقات النقاش والدورات التدريبية لتنمية العاملين بالمدرسة، إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها المدرسة، دعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالإصلاح المدرسي، عقد الندوات والمؤتمرات المشتركة بين أولياء الأمور والعاملين بالمدرسة لتبادل الخبرات، مساعدة المدرسة في تطوير خدماتها الداخلية للطلاب والخارجية لأولياء الأمور، تنظيم زيارات ميدانية لربط الإطار النظري في المناهج بما هو عملي وتطبيقي، الشراكة في دعم الاحتفالات والأعياد الوطنية والدينية والتفاعل الإيجابي مع محيط المدرسة، يمكن تفعيل الشراكة المجتمعية بين مدارس مدينة تبوك ومؤسسات المجتمع المحلي من خلال عدة آليات تتمثل فيما يلي: معرفة المدرسة لأدوارها في عملية الشراكة، تفعيل مجالس الآباء، تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، تفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية، تفعيل آلية (نقل التكنولوجيا)، تفعيل برامج التعليم التعاوني، دور وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة الأسرية، تفعيل التواصل مع الأسرة، تفعيل شراكة المدارس مع القطاع الخاص، تفعيل الشراكة مع الجامعات.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية، مدينة تبوك، المجتمع المحلي، ثورة معرفية، الإصلاح المدرسي.

Mechanisms of Developing Community Partnership in Tabuk City Schools

Hila bint Dahyan Saleh Al-Juhani

Master of Education, Department of Administration and Educational Planning

Faculty of Edeucation and Arts, University of Tabuk, KSA

Email:looooly1405@hotmail.com

ABSTRACT:

The current study aimed at developing the community partnership in Tabuk city schools. To achieve such aim, the researcher made use of the descriptive method, and consisted of two main dimensions, namely, the general framework and then two dimensions. The first one dealt with the conceptual framework of the community partnership in terms of its concept, objectives, importance, foundations and justifications. The second dealt with the proposed mechanisms for developing the community partnership. The results of the study revealed that the local community represented by individuals (experts, specialists, community leaders, organizations and non-governmental organizations) can carry out its expertise in the field of education, economy, arts, literature and science and use it to benefit from the individuals' suggestions and recommendations in order to develop the school mission and objectives via providing suggestions related to the contemporary developments such as knowledge and technological revolution, supporting seminars and training courses for the development of school staff, finding solutions to the problems faced by the school, supporting research and studies related to school reform, conducting joint seminars and conferences between parents and school staff to exchange experiences, organizing field visits to link the theoretical framework in the curriculum with the practical aspects, conducting partnership for supporting national and religious celebrations and holidays and positive interaction with the school environment. The community partnership between Tabuk schools and local community institutions can be activated through several mechanisms as follows: the school's adherence to its roles in the partnership process, activation of parents' counseling, activation of the civil society organizations roles, activation of the community partnership requirements, activation of the mechanism of transferring technology, activation of cooperative education programs, activation of the role of the Ministry of Education in Saudi Arabia in supporting the family partnership, activation of the communication with the family, activation of the school partnership with the private sector and activation of the partnership with the universities.

Key Words: Community Partnership, Tabuk City, Local Community, Cognitive Revolution, School Reform

المقدمة:

تمثل مشاركة المجتمع الحالي أحد سبل مواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر، حيث عمدت الكثير من الدول إلى تطوير منظومة التعليم باعتبارها أداة البناء والنمو للمجتمعات والأمم، وأن إصلاح التعليم يمثل أحد الأهداف الأساسية لأي دولة من الدول كون الارتقاء بجودة التعليم يمثل أحد سبل النهضة والنمو.

وزادت حاجة النظام التعليمي في هذا العصر إلى تحقيق التعاون والشراكة بينه وبين مؤسسات المجتمع وأنظمته المحلية نظرا لما يشهده العصر الحديث من ثورات علمية متلاحقة وتطورات في كثير من المجالات، الأمر الذي انعكس على مؤسسات التعليم التي لم تعد قادرة بمفردها على القيام بأدوارها بمعزل عن المجتمع و مؤسساته وهيئاته و فرض عليها ضرورة ملحة للانفتاح على المجتمع وعزز إقامة علاقات شراكة مع مؤسسات المجتمع. كما أن قصور الحكومة في الإنفاق على التعليم بسبب الطلب الاجتماعي المتزايد عليه والارتفاع الملحوظ في تكلفة طالب اليوم عن تكلفه إعداده بالأمس (غنيمة، محمد متولي، ٢٠٠٢، ٢٣).

وتدعيم الشراكة المجتمعية في بناء المدارس بجانب مبدأ اللامركزية سيعطى مرونة كبيرة واختصاصات للمحافظات في العملية التعليمية التنفيذية لتكون الصورة واضحة أمامهم وسيعطى زيادة في الكفاءة والفاعلية داخل المدارس وتجهيزاتها وإداراتها لأنه لا يوجد في الدول المتقدمة دول تدير المدارس من خلال المركزية وعلينا أن نفعل هذه الاتجاهات نحو اللامركزية وتدعيم الشراكة المجتمعية التي تضم أولياء الأمور والطلاب حيث إن الجميع مشارك وفقاً لمسئولياته وواجباته (جمال الدين، ٢٠٠٤، ١).

وأكدت قنديل (٢٠٠٥) قيمة الشراكة Partnership على أنها فكرة برزت في التسعينات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤. ويشير مفهوم الشراكة إلى "علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف.

وكما جاء في تقرير اللجنة التي شكلها رئيس وزراء اليابان للتخطيط للتربية في القرن الحادي والعشرين على صعيد التعاون بين المدرسة والبيت والمجتمع.أن التعلم جهد وعمل مشترك بين البيت والمجتمع والمدرسة.(الحارثي، ٢٠٠٣، ١١٩).

ولذا أدركت العديد من المجتمعات مبكرًا أهمية الشراكة المجتمعية وهذا ما أكدت عليه دراسة من أهمية الشراكة المجتمعية في تحسين الأداء المؤسسي(مطاوع، ٢٠١١).

كما أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ على أن الشراكة المجتمعية في التعليم وغيره من الأنشطة التنموية غدت تمثل خيارًا استراتيجيًا، وطلبًا ضروريًا في عصرنا الراهن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣، ٦)، حيث أوضحت نتائج العديد من الدراسات أن المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الشراكة المجتمعية في التعليم تستطيع أن توفر موارد مالية إضافية للتعليم أكثر من المجتمعات التي تنخفض فيها معدلات الشراكة، فضلاً عن تحقيق درجة عالية من رضا المواطنين عن مجتمعاتهم (Reid,Norman J, 2000, p2)؛ باعتبارها أداة لتحقيق مخرجات أفضل، بما تسهم به من تعزيز لقدرات الأفراد لتحسين حياتهم وإحداث التغيير الاجتماعي (Makuwira,Jonathan, 2004, p114).

كما أن فكر الشراكة المجتمعية يتناغم مع فكر مؤسسي النظريات التربوية الذين آمنوا بالديمقراطية في التربية، ويعتبر تقدم الطالب وإطلاق طاقاته وقدراته الإنسانية والإبداعية، وتنمية قيم الانتماء والمواطنة رهنا بالقدرة على تحقيق تفاعل أصيل مستمر بين أطرف مثلث: المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي (زعلوك، وآخرون، ٢٠٠٣، ١٣١).

وقد أشارت دراسة ويليامز (Willems, 2012) إلى أن الشراكة الأُسَرية في التعليم تؤدي إلى تحقيق عدد من الفوائد مثل تحسين برامج المدرسة، ودعم أُسَر الطلاب، ورفع المستوى التحصيلي لأبنائهم، وتحسين سلوكياتهم، ومساعدتهم على النجاح سواء داخل المدرسة أو خارجها.

كما أشارت ساندي (Sande, 2010) في دراستها إلى اهتمام الدول المتقدمة بإشراك الأسرة في العملية التعليمية لإزالة ما بينها من حواجز مادية أو معنوية وما يفصل بينها من اختلافات وفروق، ودراسة أساليب التربية الحديثة، وقد أثبتت تلك الشراكة فائدتها كوسيلة لتثقيف الآباء وإكسابهم معرفة و فهمًا لأبنائهم الطلاب.

وتعد الشراكة الأسرية والمجتمعية إحدى الأسس التي تقوم عليها استراتيجية تطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية، حيث دعت إلى قيام مشاركة حقيقية وفعّالة مع قطاعات المجتمع بكافة أفراده ومؤسساته.

وجديرٌ بالذكر أنه على الرغم من كثرة ما يتم نشره وعرضه عن الشراكة المجتمعية بالمدارس؛ إلا أنَّ الواقع يشير إلى وجود فجوات واسعة بين الواقع والمأمول، وصعوبات متنوعة تقف عثرةً أمام تعزيز هذه الشراكةً، فضلًا عن تطويرها.

"إن التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات قد وضعت تحديات كبيرة أمام مهام المدرسة في تحقيق الأمن الفكري للطلاب، وقد وفرت بيئةً خصبةً للغزو الفكري، وللطعن في الهوية، وبث الأفكار الانحرافية الهدامة" (الثويني، محمد، ، ٢٠١٤). كل هذا ضاعف من أهمية دور المدرسة في التغلب على كل تلك الأمور، غير أن ذلك تزامن مع تزايد المعوقات والصعوبات التي قد تؤثر في مدى إسهام المدرسة في تعزيز الشراكة المجتمعية.

مشكلة الورقة:

في الدراسة التي أجراها الحامد (١٤٢٦ هـ) بعنوان "الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة" والتي هدفت إلى معرفة دور الأسرة في تعزيز مفهوم المواطنة لدى الناشئ لمواجهة ما نشرته العولمة على كثير من المجتمعات والدول المعاصرة ونتيجة ما أفرزته من مشكلات عديدة ترتبط بضعف الانتماء للوطن وضياع الهوية الذاتية. أكدت هذه الدراسة على أهمية وإلزامية المؤسسات التربوية بالمبادرة في الإصلاح، ولا يصح للأسرة الاتكال على المدرسة أو على المؤسسات التربوية الأخرى لتوجيه الأبناء وتعويدهم على مقومات المواطنة الصالحة. ومهما يكن أفراد الأسرة منغمسين في أعمالهم وانشغالاتهم، إلا أن ذلك لا يسقط عن كاهلهم تخصيص الوقت الكافي لتنشئة الأبناء التنشئة الصالحة. وعندما يكون لدينا مجتمع تتكامل فيه مسئوليات الأسرة مع المسئوليات التربوية للمؤسسات التعليمية، وتشترك فيه الأسرة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى في أخذ زمام المسئولية في هذا المجال نستطيع بذلك أن نضع الخطوات الصحيحة على درب بناء وطن متقدم وزاهر يعيش ويسعد فيه كل مواطن.

وأسفرت نتائج دراسة الشويعر (٢٠١٧) عن أن دور الشراكة المجتمعية على أداة الدراسة جاء بدرجة ضعيفة.

وأكدت دراسة (حسن، ٢٠٠٥) أن مجالس الآباء والمعلمين في المدارس الابتدائية تواجه بعض المعوقات من أهمها ضعف وعي أعضاء المجالس بالأهداف والاختصاصات المنوطة بها، وعزوف بعض أولياء الأمور عن حضور اجتماعات المجالس، فضلا عن ضعف الرقابة والمتابعة لأعمال المجالس.

كما أشارت دراسة (عبد الله، ٢٠٠٦) إلى عجز الحكومة عن تطوير العملية التعليمية والنهوض بها دون مشاركة المجتمع المحلى، وأن اشتراك القطاع الأهلي والخاص ومؤسسات المجتمع أصبح توجها ضروريا لعلاج مشكلات التعليم والعمل على تطويره.

ولذا أكدت دراسة درادكة ومعايعة (٢٠١٤، ١٠٤) على أهمية تحقيق الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمع من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة للطرفين، لتبقى الجامعة قادرة على تحقيق أهدافها.

وفي نفس السياق أكدت دراسة الأحمد (٢٠١٦، ٤٨٤) ضرورة التغلب على معوقات الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج بالمملكة العربية السعودية، وتوفير متطلبات تفعيل تلك الشراكة بنشر الوعي بثقافة الشراكة ودورها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء قنوات اتصال بين أطراف الشراكة، ودعم الأفكار والمبتكرات والاختراعات بتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق، وتوفير آليات لتسويق الأنشطة والمنتجات الجامعية من بحوث وتدريب واستشارات.

وفي نفس السياق أوصت دراسة عبيد الله (٢٠١٣) بتفعيل الشراكة المجتمعية من خلال اعتماد مشاركة المجتمع وخاصة أولياء أمور الطلاب في المجالس واللجان المختلفة.

وفي ضوء ما سبق تتحدد الورقة الحالية في ضعف مستوى الشراكة المجتمعية في التعليم، مما يتطلب العمل على وضع الإجراءات والآليات المسهمة في تطويره وهو ما تسعى إليه الورقة الحالية من خلال محاولتها الإجابة عن التساؤلات التالية.

أسئلة الورقة:

١. ما الإطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية كما تعكسه الأدبيات التربوية السابقة؟
٢. ما أسس الشراكة المجتمعية ومبرراتها بالمملكة العربية السعودية؟
٣. ما الآليات المقترحة لتطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك؟

أهداف الورقة:

سعت الدراسة لتطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك وذلك من خلال ما يلي:

١. عرض ما الإطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية كما تعكسه الأدبيات التربوية السابقة.
٢. بيان أسس الشراكة المجتمعية ومبرراتها بالمملكة العربية السعودية؟
٣. تحديد الآليات المقترحة لتطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك.

أهمية الورقة:

تنطلق أهمية الورقة من عدة اعتبارات على المستويين النظري والتطبيقي، يمكن إيجازها فيما يلي:

١. أهمية الشراكة المجتمعية بصفة عامة وفي التعليم بصفة خاصة مما يتطلب مزيداً من الدراسات حولها لقياس واقعها وتحديد أبر معوقاتها، وتقديم الآليات التي يمكن أن تسهم في تطويرها.

٢. ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة من ضعف مستوى الشراكة المجتمعية في التعليم وضرورة العمل على تطويره.

٣. إثراء الجانب النظري في مجال الشراكة المجتمعية بصفة عامة وفي مجال التعليم بصفة خاصة.

٤. إفادة مديري مدارس مدينة تبوك ومعلميها بما تقدمه من آليات يمكن أن تسهم في تطوير مشاركتهم مؤسسات المجتمع وعناصره في العملية التعليمية.

٥. إفادة عناصر المجتمع المحلي ومؤسسات بما تقدمه من آليات يمكن أن تسهم في تطوير مشاركتهم للمدارس في العملية التعليمية.

٦. يمكن أن تكون نقطة انطلاق أمام الباحثين المهتمين بالمجال لدراسات أخرى ذات صلة بالموضوع.

منهج الورقة:

استخدمت الورقة المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لتحقيق أهدافها، حيث من خلاله تم عرض الإطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية كما تعكسه الأدبيات التربوية وبيان أسسها ومبرراتها، وتحديد الآليات المقترحة لتطويرها.

مصطلحات الورقة:

مفهوم الشراكة المجتمعية:

عرف سليم (٢٠٠٥: ٣٦ – ٣٧) مفهوم الشراكة **partnership** على أنها أكثر من عقد بين أثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، تعني تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلي والقطاع الخيري على المستوى القومي أو الإقليمي في مواجهة أي مشكلة من خلال اتصال فعال (Effective communication) للوصول إلى اتفاق مع تعاون (cooperation) للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواء أكان هذا

الأمر ملزما بعقد (مشاركة رسمية)، أو تعاون ملزم بقيم شراكة غير رسمية، وتأتي الشراكة في الموارد وتقوية أدوار جميع الأطراف الشراكة من خلال التنسيق (coordination) وصولاً إلى الشراكة الفعالةEffective Participation في التنفيذ الفعلي في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة.

الدراسات السابقة:

دراسة (الشرعي، ٢٠٠٧): هدفت إلى إبراز أهمية دور الشراكة المجتمعية بمختلف مؤسساتها ومنظماتها وأفرادها في الإصلاح المدرسي وارتباطها بالتطورات المعاصرة والتوجه العالمي الجديد حول مفهوم (التعليم للجميع) ودعم المجتمع لهذا الاتجاه، إضافة إلى الوقوف على التحديات التي تواجهها المدرسة وآليات التعاون لتفعيل العلاقة والشراكة بين المجتمع والمدرسة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لغرض تحليل محتوى الوثائق والدراسات والأبحاث والأدبيات المنشورة التي تتعلق بالموضوع للوصول إلى ما يحقق الهدف من الدارسة، وتوصلت إلى أن المجتمع المحلي ممثلاً في الأفراد (خبراء ومختصين وقادة مجتمع، ومنظمات وجمعيات أهلية يمكن أن يقوموا خبراتهم في مجال التربية والاقتصاد والفنون والآداب والعلوم وتوظيفها في الانتفاع بآرائهم ومقترحاتهم في سبيل النهوض برسالة المدرسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية.

دراسة (زيادة، ٢٠١٠): هدفت الدراسة إلى تعرف مدي إمكانية التوصل لشراكة تجمع الجهود الحكومية وجهود المؤسسات الأهلية في البلاد العربية بمجال رعاية وتنمية الموهوبين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الناقد. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن إسهام الجمعيات الأهلية العربية في مجال رعاية الموهبة غير واضح وتعوزه الرؤية العلمية والإدارية والآليات التي تمكنها من الإسهام بدورها، وأن قصر مجال رعاية الموهوبين على دور الدول الرسمي من دون شراكة المجتمع المدني ينقص من رصيد الموهبة والإبداع المتوافر لدى الدول العربية. وأوصت الدراسة بترسيخ مفهوم المؤسسية في منظومة عمل الجمعيات الأهلية، بما يمكن هذه الجمعيات من بناء كيانات أهلية يتوافر لها القيادات والنظام الإداري والتشريعي الذي يمكنها من إنشاء شراكة مع المؤسسات الحكومية في مجال رعاية الموهوبين، وضرورة تبنى الحكومات العربية لاستراتيجيات وسياسات تقوم على الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني؛ بهدف رعاية الموهبة والإبداع في المجتمع العربي، وضرورة قيام شراكات، وتشبيك بين الجمعيات الأهلية المعنية برعاية الموهبة والإبداع في داخل كل قطر عربي، وفيما بين الأقطار العربية؛ وذلك تحقيقًا لتبادل الخبرات والتكامل في الرؤى والجهود والموارد.

دراسة جريفن وستين (Griffin and Steen,2010): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق نظرية ابيشتايناtheroy Epstein`s للشراكة المجتمعية في ممارسات المرشدين التربويين في المدارس في دعم العلاقة بين المدرسة والآباء والمجتمع. وقد أجريت الدراسة طبقا للمنهج الوصفي، كما استُخدِم الاستبيان الإلكتروني كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة البحث من (٢٠٥) من المرشدين التربويين. وكشفت نتائج الدراسة عن أن أفراد العينة كانوا قادرين على التخطيط التربوي، وعلى مساعدة أولياء الأمور، والتواصل معهم عبر الشبكات العنكبوتية، إضافة إلى تعاون هؤلاء المرشدين مع أولياء الأمور في تحسين العملية التعليمية بالمدارس التي يعملون بها.

دراسة (القرشي، ٢٠١١): هدفت الدراسة إلى الكشف عن الشراكة المجتمعية المطلوبة لتطوير إدارات المدارس الثانوية الحكومية، وتوفير فرص التنمية المهنية المطلوبة لمعلمي المدارس الثانوية الحكومية، ورفع المستوى التحصيلى لطلاب المدارس الثانوية الحكومية وربط خريجي المدارس الثانوية بسوق العمل. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي المسحي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشراكة المجتمعية مطلوبة بدرجة عالية، وبمتوسط حسابي يتراوح ما بين (٣,٨٥ – ٣,٥٦). وأوصت الدراسة بضرورة العمل على فتح قنوات الاتصال مع المجتمع المحيط من خلال التواصل مع جميع مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة والاستفادة منها بما يخدم الإدارة في المدارس الثانوية، ودعوة مؤسسات المجتمع لتوصيل الأنشطة والمناسبات المدرسية، ودعوة المدارس الثانوية للمجتمع المحيط للعمل على تنظيم برامج تعليمية للطلاب خارج إطار المدرسة مثل عقد دورات للطلاب في مجال اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي؛ لرفع تحصيلهم الدراسي.

دراسة (عابدين، ويوسف، ٢٠١١): هدفت الدراسة للحصول على معطيات علمية حول العلاقة التشاركية بين المدرسة ومجتمعها المحلي، وتشخيص الواقع ومعوقات تلك العلاقة التشاركية، وتحديد مجالات التطوير والتغيير التربوي المستقبلية لها من خلال استقراء آراء مديري المدارس الفلسطينية لواقع مشاركة المجتمع المحلي في الإدارة المدرسية وللمشاركة المأمولة ومعوقات الشراكة المقترحة. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تقديرات المديرين للمشاركة الفعلية لمؤسسات المجتمع المحلي في الإدارة المدرسية كانت بدرجة متوسطة، كما أشارت النتائج أن تقديرات المديرين للمشاركة المأمولة لمؤسسات المجتمع المحلي في الإدارة المدرسية كانت بدرجة مرتفعة، كما لا توجد فروق في استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الجنس.

دراسة باور وغريفين (Bower and Griffin ,2011): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية نموذج إبيشتاين Model Epstein للشراكة المجتمعية

في المدارس التي توجد بها أقليات كثيرة تعاني من الفقر المُدْقِع، ولتحقيق هذا الهدف أجريت الدراسة على عينة مختارة من مدرسة صغيرة بمدينة تُدعى هاوك Hawk بإحدى ولايات شرق أمريكا، ويشيع في تلك المدرسة انخفاض مستوى التحصيل الدراسي للطلاب، وقد تكونت من(٣٥) معلما و(٢) من فريق الإدارة العليا بالمدرسة. وقد استخدم الباحثان أسلوب دراسة الحالة بالإضافة إلى أسلوب المقابلة كأداة رئيسية لجمع المعلومات، وأوضحت نتائج الدراسة فعالية تطبيق نموذج إبيشتاين في زيادة التواصل بين المعلمين والآباء من خلال التقارير الأسبوعية التي يرسلها المعلمون لأولياء أمور عن أداء أبنائهم الدراسي، وكذلك في زيادة التمويل المالي للمدرسة من خلال معارض يقيمها الآباء، إضافة إلى اهتمام الآباء بتعليم أطفالهم في المنزل ومتابعة واجباتهم المنزلية، كما كشفت الدراسة عن أن التعدد وتنوع الخلفية الثقافية لأولياء الأمور كان في مقدمة التحديات التي واجهت الشراكة بين المدرسة والمنزل.

دراسة عبيد الله (٢٠١٣) قد هدفت الوقوف على درجة أهمية الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم العام وأولياء الأمور بالمدارس المتوسطة والثانوية للبنات بمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر قائدات تلك المدارس. وتكونت عينة الدراسة من (١١٤) قائدة من قائدات مدارس المرحلة المتوسطة والثانوية للبنات بمنطقة مكة المكرمة. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة حيث اشتملت على فقرات عدّة في مجالات الشراكة الاجتماعية موضع اهتمام الباحثة. ومن أهم ما أسفرت عنه تلك الدراسة من نتائج أن أفراد العينة يَرَيْنَ أن مجالات الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم العام وأولياء الأمور مهمة جدا، وأوصت الباحثة بضرورة العمل على تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال اعتماد مشاركة المجتمع وخاصة أولياء أمور الطلاب في المجالس واللجان المدرسية، على أن تكون الشراكة في جميع المجالس الإدارية لتفعيل دورهم في تطوير الإدارة المدرسية في المدارس الثانوية وتقديم الحلول والمقترحات.

دراسة هودجز (Hodges,2013) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية استخدام نموذج إبيشتاين Epstein's Model مع الآباء ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد تم جمع البيانات باستخدام المسح وتوزيع أداة الدراسة على عينة مكونة من (٤٥) من آباء الأفراد المعاقين المسجلين في دورة الألعاب الأولمبية الخاصة بمدينة ديلاور بولاية أوهايو الأمريكية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن تعزيز وتقوية مشاركة الأسرة في التربية الخاصة إذا استُخدمَتْ استراتيجيات معينة للتغلب على بعض الحواجز التي تم تحديدها مثل الضغوط العائليةَ الخارجية وتوقيت الأنشطة والفعاليات.

وأجرى النوح (٢٠١٥) دراسة هدفت تعرف دور إدارة المدرسة في تفعيل الشراكة مع المجتمع المحلي كما يراها مديرو المدارس الثانوية والمتوسطة في مدينة

الرياض، واستخدم الباحث المنهج الوصفي. وتكونت عينة الدراسة من (١١٣) مديرا من المدارس الحكومية والأهلية، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، أظهرت نتائج الدراسة نتائج أن دور إدارة المدرسة في تفعيل العلاقة مع المجتمع المحلي جاء بدرجة متوسطة على مجال النشاط الطلابي جاء بدرجة متوسطة، بينما بقية المجالات مجال شؤون الطالب، الشؤون المدرسية، مجال الشؤون المالية بدرجة ضعيفة.

وأجرى القحطاني (٢٠١٥) دراسة هدفت تعرف برامج التعاون القائمة بين المدرسة والمجتمع المحلي في منطقة عسير، وإلى تحديد الصعوبات التي تحول دون إقامة علاقة تعاونية فعالة بين المدرسة والمجتمع المحلي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من مديري المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية للبنين، التابعين لإدارة التعليم بمنطقة عسير، واختار الباحث عينة عشوائية طبقية قوامها (١٢١) مفردة تمثل المجتمع الأصلي للدراسة طبقت عليها أداة الدراسة الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي لا تزال ضعيفة، والى وجود معوقات ذات أهمية كبيرة تحول دون إقامة علاقة تعاونية وثيقة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي وأفراده.

دراسة العتيبي (٢٠١٦) هدفت إلى التعرف على دور مديري المدارس الثانوية بمدينة تبوك في تفعيل الشراكة المجتمعية، وقد شملت الدراسة جميع مدراء ووكلاء المدارس الثانوية الحكومية منها والأهلية للبنين بمدينة تبوك والبالغ عددهم (٧٦) بواقع (٣٣) مديراً و(٤٣) وكيلاً، وتم اتباع المنهج الوصفي المسحي، كما تكونت أداة الدراسة من استبيان ضم مجموعة من البنود المنضوية تحت أربعة أبعاد هي (التخطيط المدرسي، وتحسين العملية التعليمية، وصنع القرار المدرسي، والتقويم). ومن أبرز النتائج التي أسفرت عنها أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بدرجة (متوسطة) على دور مديري المدارس الثانوية في تفعيل الشراكة المجتمعية، وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بتفعيل مجلس المدرسة ولجنة الشراكة المجتمعية وتطبيق آليات اختيار أعضائها الواردة في الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام (١٤٣٤هـ).

دراسة الشويعر (٢٠١٧): هدفت الدراسة تعرف دور الشراكة المجتمعية في رعاية الطلبة الموهوبين فنياً من وجهة نظر معلمي ومعلمات التربية الفنية في مدينة الرياض، وهل تختلف تقديرات أفراد العينة لدور الشراكة المجتمعية تبعا لاختلاف النوع والخبرة، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (٢٤٣) معلما ومعلمة من المدرسين للتربية الفنية بمدينة الرياض، تم استخدام الاستبانة كأداة للقياس، تكونت من (٣٣) فقرة موزعة على (٤) مجالات، وتم إيجاد معامل الثبات والصدق لها، وأظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بمجالات الشراكة المجتمعية في رعاية

الطلبة الموهوبين فنياً أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٢,٢٤ – ٢,٦٤)، وجاء دور الشراكة المجتمعية على أداة الدراسة بدرجة ضعيفة، وجاء مجال الشراكة المالية والمادية بالترتيب الأول بدرجة متوسطة، تلاه مجالات الجانب الإداري، ومجال الشراكة الاستشارية، ومجال الشراكة في الرؤية والأهداف، وجاءت جميعها بدرجة ضعيفة، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة عند مستوى الدلالة (0.05=□) في تقديرات أفراد العينة لدور الشراكة المجتمعية في رعاية الطلبة الموهوبين فنياً تعزى إلى متغيرات (النوع، الخبرة).

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق تباين الدراسات السابقة في تناولها للشراكة المجتمعية، حيث إن منها ما ركز على دراسة واقعها ومنها ما اهتم بدراسة معوقاتها وعلاقتها ببعض المتغيرات، ومنها ما حاول تقديم تصور مقترح لتنميتها، وبناء على تنوع الأهداف الرئيسية للدراسات السابقة تنوعت منهجيتها والأدوات المستخدمة فيها، وتأتي هذه الدراسة متفقة مع الدراسات السابقة من حيث تناول موضوع الشراكة المجتمعية، ولكنها تختلف عنها في منهجية وإجراءات المعالجة، حيث إنها تعد دراسة تحليلية وليست ميدانية من جهة، ومن جهة أخرى كان تركيزها منصباً بعد عرض الإطار المفاهيمي على تحديد الآليات المتطلبة لتطوير الشراكة المجتمعية، واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التأصيل لبعض المفاهيم النظرية من جهة، وفي تحديد وعرض أبرز الآليات المتطلبة لتطوير الشراكة المجتمعية من جهة أخرى.

محاور الورقة:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية:

أولاً: مفهوم الشراكة المجتمعية

تعرف بأنها " علاقة بين طرفين أو أكثر لهم أهداف مشتركة يتفقون معا على تحقيقها، لذا فهي تستند على التعاون وتبادل المنفعة خاصة عندما لا يكون بمقدور أحد منهما إنجاز هذه الأهداف بمفرده (وفيق، ٢٠٠٥، ٤٦).

ويميز البعض بين مفهومي الشراكة **Participation** والشراكة **Partnership** على أساس أن الشراكة هي حالة أن يكون الفرد شريكًا أو ضمن مجموعة من الأشخاص يشتركون في الاهتمامات أو الملكية. وهي تعني في القانون الارتباط أو الاتحاد بين شخصين أو أكثر لتنفيذ مشروع أو عمل، حيث يشتركون في الأموال والعمل والمهارات والنتائج أو أي منهم، وعليهم أن يشتركوا في الفائدة التي تعود من وراء هذا الارتباط ويتحملوا الخسائر. فالشراكة هي إجراء تطوعي بين طرفين

أو أكثر يتفقون على العمل معًا، وتقاسم السلطة والمسئولية واستثمار الموارد والخسائر والمكاسب؛ من أجل تحقيق هدف مشترك أو أهداف تكاملية (Kennedy ,Robert, et al, 2000, p7).

وتعني تفاعل الكيانات الفاعلة والمكونة لأي مجتمع لتحقيق التوازن في تحمل المسئوليات تجاه تنمية هذا المجتمع تنمية شاملة ومستدامة. (محمد،٢٠١١).

كما تعني الشراكة عملية تضافر جهود كل من الأسرة والمجتمع ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد لمواجهة المشكلات المجتمعية وإشباع حاجات المجتمع والأفراد (وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، ٢٠١٢).

وقد عرَّفها (دليل الشراكة الأسرية والمجتمعية، ٢٠١٤، ١١) بأنها "الجهود التي تبذلها المدرسة والقائمون على إدارتها في التعاون والتكامل مع الأسرة والمجتمع المحلي لزيادة فعالية المدرسة في أداء رسالتها من خلال الأنشطة والفعاليات المختلفة المُضمَّنة في خطة المدرسة لتحسين جودة التعليم نحو إعداد المواطن الصالح المعتز بدينه وقيادته ووطنه وخدمة مجتمعه".

وشراكة الأسرة للمدرسة تعني مساهمة الأسرة في القرارات الخاصة بالمدرسة سواء بشكل فردي أو جماعي بصورة إرادية تقوم على أساس الرغبة والالتزام، وتتأثر هذه الشراكة بعدة عوامل، منها ظروف المجتمع، متغيرات المجتمع، سمات الأسرة، سمات المجتمع المدرسي، وتتعدد صور المساهمة مثل الإسهام بالرأي والخبرة وحضور الجلسات والاجتماعات. كما تختلف مستوياتها من أسرة لأخرى.

وتقوم شراكة الأسرة للمدرسة على أركان ثلاثة مهمة تتمثل في (عبد الهادي، وآخرون، ١٩٩٩، ١٠٤):

الأول: يتمثل في التفاعل والانسجام العقلي والانفعالي مع المدرسة.

الثاني: يتمثل في التعبير عن الارتباط بالمدرسة بالعمل الجاد وتعبئة الجهد الفردي لصالحها.

الثالث: يتمثل في تحمل المسئولية والالتزام بوعي ذاتي وقناعة شخصية تنبع من ضمير الفرد ووجدانه وحِسّه.

وقد تطور مفهوم الشراكة الأسرية بتطور نظرة المجتمع للعلاقة بين المدرسة والأسرة، والتي أخذت فيه العملية التعليمية الرسمية نمطاً جديداً تتخطَّى فيه الحواجز التقليدية المحدودة بالمناهج والقاعات الدراسية، والأطر الزمنية، وتنقل الطلاب إلى عالم

أوسع وأرحب للتحصيل المستمر للمعرفة بجميع الوسائل، والإفادة في كل وقت من جميع المصادر المتاحة في البيئة المجتمعية.

وهذا يؤكد أن الشراكة سلوك واع ينبع من فلسفة يؤمن بها الفرد كإيمانه بالجماعة التي ينتسب إليها وهذا الإيمان لابد أن يرتكز علي قيم تعمل علي تدعيم هذه الشراكة في سلوك الفرد.

ثانياً: أهداف الشراكة المجتمعية في التعليم.

أصبح ينظر إلى الشراكة والتفاعل الإيجابي بين المدرسة وأولياء وبين المجتمع المحلى بمؤسساته وأعضائه من ناحية أخرى بأنه السبيل الأنسب لتكوين الشخصية المتكاملة للطلاب من جميع جوانبها (العقلية والمهارية والوجدانية) ولحل مشكلاتهم الاجتماعية والدراسية من ناحية، ومن أهم أهداف الشراكة المجتمعية ما يلي: (حسونة، ٢٠٠٥، ٣٣٠)، (قاسم، ٢٠٠٦، ٢٩١)، (العجمي، ٢٠٠٧، ٩٣، ٩٤)، (حسام الدين، ٢٠٠٨، ٨٩، ٩٠)

١- " معالجة نواحي القصور في إدارة المدارس لتحسين المناخ التنظيمي ولتحسين نجاح التجديدات في العمليات التربوية.

٢- الاهتمام بنظم الاتصال في المدارس لتكوين علاقات إنسانية، والالتزام بمبادئ التشاور لدعم العمل الفريقى وتوسيع فرص ومجالات الحوار والمناقشة واتخاذ القرارات الرشيدة في تطوير التعليم.

٢- " توفير الدعم المالي والمادي للمدرسة بما يكفل تفعيل كافة أنشطتها ومن ثَمَّ الحد من بعض المشكلات التي يعانى منها التلاميذ وتؤثر بدورها سلباً على أدائهم الأكاديمية (الارتباط من خلال المساهمة بالموارد المادية والبشرية).

٣- تحسين جودة المنتج التعليمي بما يكفل إيجاد مواطنين صالحين لديهم وعى بواجباتهم وحقوقهم نحو مجتمعهم من ناحية وبما يتفق ومعايير الجودة الشاملة والمعايير القومية للتعليم من ناحية أخرى.

٤- " تهدف الشراكة المجتمعية أيضاً إلى ترشيد السياسات والقرارات نتيجة لإلمام المواطنين بظروف البيئة والمجتمع بالإضافة إلى الإسراع في إحداث التغيرات السلوكية نتيجة اختيار الأساليب المناسبة التي يقررها المواطنون أنفسهم.

٥- إن الشراكة في حقل التعليم تصبح لازمة لتحقيق ديمقراطية التعليم، تلك الديمقراطية التي تزيد اهتمام الفئات المستفيدة من التعليم وتؤكد الشعور بالمسؤولية تجاهه وتحرك الطاقات البشرية لزيادة فعالية النظام التعليمي وتحقيق الجودة التعليمية.

٦- "تعزيز الشعور بالملكية owner ship فالأفراد عندما يعملون معاً تزيد فرصة الشعور بالملكية أكثر من عمل الفرد بمفرده فالتعاون يسمح للشركاء بتركيز مهامهم تحقيقاً للأفضل تغيير النظرة المجتمعية للتعليم من مجرد اعتباره حلقة في مرحلة تعليمية إلى كونه مرحلة تعليمية تعد روادها من الطلاب إعداداً شاملاً لكافة جوانب الشخصية المتكاملة للطلاب العقلية والوجدانية والمهارية.

٧- تبادل الأفكار والخبرات بين المدرسة والمجتمع المحلى المحيط بما يسهم في حجم الكفايات الداخلية والخارجية للتعليم ويضمن بدوره تحقيق التطور كتنمية لكل من المدرسة والمجتمع وربطهما معاً، (الارتباط من خلال المشورة في القضايا الخاصة بالمدرسة).

٨- تعميق جهود مجالس الآباء في المدارس ومساندتها بما يقوى العلاقة بين البيت والمدرسة ويعزز قيم الشراكة الاجتماعية والمسئولية والانتماء للوطن ويدعم الاتجاه الإيجابي نحو المدرسة والمجتمع (الارتباط من خلال الاستجابة للأفكار).

٩- تعميق روح التعاون بين الأطراف المشاركة في إدارة التعليم، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي النظام التعليمي ويعنى بالتعاون في إنجاز وتحقيق الأهداف التعليمية وغيرها أو على المستوى الخارجي للنظام، ويعنى بإقامة جسور من التعاون الفعال مع مؤسسات المجتمع وأفراده فالتعليم يهم جميع فئات المجتمع ولخدمة المجتمع.

١٠- تعد المدرسة بيئة خصبة ونسق فرعى يساهم في عملية التنشئة الاجتماعية بالمشاركة مع نسق الأسرة وغيرها من الأنساق، وذلك بتقديم البرامج المتكاملة التي تهدف إلى تنمية الطلاب ومساعدتهم على مواجهة مشكلاتهم التي تعوق العملية التعليمية وذلك من خلال الدراسة الفعلية للمشكلات التي يعانى منها الطلاب وأولياء الأمور وإشراك الطلاب في البرامج والأنشطة المدرسية.

ولذلك لا بد من مراعاة أن تكون الشراكة المجتمعية داخل المدرسة على تحقيق أهداف ذات طبيعة كيفية كلما أمكن حتى يكون هناك إطار ملموس يشعر به أولياء الأمور من خلاله بالتقدم وبالتغيير الذي تم إحداثه من خلال مشاركتهم وبذل الجهود لتهيئة المناخ المدرسي لثقل قدرات الطلاب، وفيها يشعر أولياء الأمور بأن مشاركتهم داخل المجتمع المدرسي واجب فعلى عليهم اتجاه هذه المؤسسة ليشارك في تنميتها بمختلف أنواع الشراكة بما يتناسب وقدراتهم وخبراتهم والعمل على تيسير وتفعيل القرارات التي تتخذها الإدارة لصالح أبنائهم الطلاب بالمدرسة، ويعنى ذلك نتيجة حتمية إلى اكتشاف قيادات اجتماعية جديدة من أولياء الأمور والتي تظهر من خلال

مشاركتهم في تنفيذ الأنشطة والبرامج وهى قيادات تفرزها احتياجات المجتمع المدرسي والمواقف المختلفة، وتحصل منها على المكانة الاجتماعية وفقاً لقدر الشراكة والعطاء والمساهمة داخل المجتمع المدرسي ضماناً لتطويرها وتبادل الأفكار والخبرات بينهما، والتواصل والشراكة المجتمعية الفعالة بين المدرسة وأولياء الأمور من أجل ترسيخ ثقافة التشاور داخل المجتمع المدرسي.

١١- "تقليل السلبيات التي يعانى منها مؤسسات التعليم الناجحة عن اتباع أسلوب المركزية الشديدة في إدارته والتي يصاحبها تحويل الإدارة المدرسية إلى مجرد إدارة للتنفيذ والتصديق فالشراكة المجتمعية هي جوهر تخطيط التعليم في إطار من اللامركزية.

١٢- توقع المزيد من الشراكة في التخطيط للعملية التعليمية ورسم سياستها وصياغة أهدافها المحلية وبناء المناهج المحققة لهذه الأهداف بجانب إثراء وتنوع أشكال الشراكة المجتمعية في المزيد من عمليات التقويم والمتابعة المستمرة والمنتظمة بما يكفل تجويد العملية التعليمية والحد من سلبياتها ومشكلاتها ومن ثم زيادة فعاليتها.

١٣- تنمية الوعي الإداري والسياسي لأطراف الشراكة وتعميق أهمية العمل الجماعي خاصة بين المدرسة بجميع عناصرها البشرية وغير البشرية من ناحية والأسرة والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام بنوعياتها ورجال الأعمال ذو المعرفة والخبرة في مجال التعليم من ناحية أخرى، بما يضمن شمولية المعالجة.

ثالثاً: أهمية الشراكة المجتمعية في التعليم:

تعد المؤسسات التعليمية باختلاف التخصصات بها المؤسسة التي خولها المجتمع بإعداد وتأهيل الأفراد بما يخدم المجتمع ويحقق رقيه وتقدمه، ولقد أشارت الكثير من الأدبيات البحثية إلى أهمية الشراكة المجتمعية في التعليم من أجل تحقيق المزيد من التقدم والرقي.

كما التربية أحد القضايا العامة التي تشغل عقول البشر وتمس حياتهم بصورة مباشرة بما يستلزم مشاركة المجتمع بكل فئاته وأفراده في قضايا التربية وفي تأدية دور مؤثر في التربية، كما أن جوانب التربية المتعددة والتي تتمثل في الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية تحتاج إلى مشاركة فئات مختلفة من أجل صياغة وتعديل هذه الأهداف من وقت لآخر (العزيزي، ٢٠٠٦).

- كما تسهم الشراكة المجتمعية في بناء علاقات قوية بين المجتمع المدرسي والمجتمع الخارجي، حيث تجعل المدرسة هدفها الأسمى هو خدمة المجتمع، ويجعل

المجتمع الهدف الأسمى في خدمة المدرسة، بما يمثل أحد محددات النجاح الأساسية (حسين، ٢٠٠٧).

- تسهم الشراكة المجتمعية في حل جزئي لمشكلة تمويل التعليم والذي يعتبر أحد التحديات التي تواجه المجتمعات، نتيجة لتزايد أعداد السكان، والحاجة إلى توفير تعليم يتسم بالجودة لجميع المواطنين على اختلاف أطيافهم.
- حسن توزيع الأدوار بين المدرسة والمجتمع، والمجتمع والمدرسة من أجل تحقيق التكامل بين النظامين الأساسين في نهضة أي أمة (العجمي، ٢٠٠٧).
- الشراكة المجتمعية تؤدي دوراً فاعلاً في حل المشكلات المختلفة للمدرسة، ومواجهة العديد من الصعوبات والتحديات على المستويات المادية والإدارية والتنفيذية، بما يجعل المدرسة أقدر على أداء الدور المنوطة به في خدمة المجتمع والدولة (سالم، ٢٠٠٦).

وفي ضوء ما سبق يمكن التأكيد على الأهداف التالية للمشاركة المجتمعية في التعليم والتي تتمثل فيما يلي:

١- التغلب على العقبات التي تواجه المؤسسات التعليمية والمتمثلة في الوقت والموارد.
٢- توفير المعلومات والتدريب لمؤسسات المجتمع والمتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني وأعضاء هيئة التدريس.
٣- تعزيز الاتصال والتفاعل بين المؤسسات المجتمعية والمدرسة بما يحقق الارتقاء بالمخرج التعليمي.
٤- الحد من السلبيات التي يعاني منها التعليم والمتمثلة في المركزية الشديدة وعدم المرونة في عمليات اتخاذ القرار.

كما أن الاتصال المستمر بين المنزل والمدرسة يهدف إلى الوقاية للكثير من المشكلات الخطيرة التي تعترض الكثير من الطلاب والتي كانت سبباً في كراهيتهم للمدرسة أو فشلهم في الدراسة، وكثيراً من هذه المشكلات تعجز المدرسة بمفردها عن علاجها ولذلك فلابد من ترابطها حتى تنجح عملية التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع المدرسي بجزأيها الأسرى والمدرسي (غباري، ٢٠٠٦، ١٤).

ومن هذا المنطلق كان الاهتمام بالشراكة المجتمعية يدعم أولياء الأمور في سبيل تحسين جودة تعليم أبنائهم، وفئات المجتمع المختلفة، وتعكس الشراكة المجتمعية رغبة المجتمع واستعداده في الشراكة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية (الدسوقي، ٢٠٠٩، ١٦٨).

رابعاً: أسس الشراكة المجتمعية:

حدد العجمي (٢٠٠٧)، مجموعة من الأسس المهمة التي من الأهمية أن تؤخذ في الاعتبار في الشراكة المجتمعية، حتى تحقق الشراكة الأهداف المأمول تحقيقها، وتتمثل هذه الأسس في العناصر التالية:

- أن الإصلاح التعليمي بحاجة إلى مزيد من الدعم والتطور، بالإضافة إلى ذلك، لابد أن يكون لدى الأفراد الفهم الراسخ لأهمية التعاون والشراكة الإيجابية من أجل التغلب على التحديات والمشكلات التي تعوق عمليات الإصلاح والتطوير.
- يتوقف نجاح الشراكة المجتمعية على تحديد الأهداف والرؤى والآليات الخاصة بالشراكة من خلال التفكير العميق وتحقيق التناغم المنضبط بين المكونات المختلفة، بالإضافة إلى توافر المعلومات الكاملة وتحقيق الشفافية الكاملة بشأن المكونات التعليمية.
- التأكيد على ضرورة تحقيق قدر من المرونة في القوانين والتعليمات الموجودة داخل المجتمع التعليمي، بما يمكن القائمين على الإدارة التعليمية من النهوض بالعملية التعليمية تبعاً للمرونة الموجودة، وبما يترتب عليه من توفير احتياجات المدرسة وتفعيل الممارسات التربوية الهادفة.
- تقدير الآراء والخبرات المشاركة مع المؤسسة التعليمية ووضع هذه الخبرات موضع التنفيذ، بما يؤدي إلى تفعيل دور مجالس الآباء والحصول على نوع من التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي.

خامساً: مبررات الشراكة المجتمعية في التعليم:

يمكن تناول مبررات الشراكة المجتمعية في التعليم من خلال ما يلي:

أ- التحديات التي تواجه التعليم في المملكة العربية السعودية:

هناك العديد من التحديات التي تواجه التعليم ومؤسساته المختلفة في المملكة العربية السعودية تتمثل أهمها فيما يلي:

١. قلة الشراكة التطوعية:

يعد العمل التطوعي من العناصر الأساسية في نمو المجتمعات وتقدمها، حيث أن تفعيل الطاقات الكامنة وتوظيفها في خدمة أهداف أساسية داخل بنية المجتمع من العناصر الأساسية التي لا غنى عنها لأي نظام تعليمي، وتختلف الدوافع الكامنة خلف العمل التطوعي ولكنها في النهاية تصب في الصالح العام (عرابي، ٢٠٠١).

٢. الثورة المعرفية والتقدم التكنولوجي:

تعد الثورة العلمية والتكنولوجية من المتغيرات التي لها تأثير بالغ على جميع المؤسسات الموجودة بالمجتمع، حيث إن التكنولوجيا قد غيرت وجه العالم وحولته إلى قرية صغيرة في ظل شركات متعددة الجنسيات وفي ظل تقارب الزمان والمكان، بما ألقي بمزيد من الضغوط على بيئة التربية حتى تستطيع أن تواكب تلك التطورات وتواجه تلك التحديات. ومن ثم، لم ولن تصبح المدرسة قادرة على تحقيق كم الأهداف الملقى على عاتقها بما يشير إلى الحاجة لوجود مؤسسات أخرى تساعد المدرسة في تحقيق أهدافها (السنبل، ٢٠٠٤).

٣. التغير الاجتماعي والثقافي:

تتسم مجتمعات التعليم في الوقت الحالي بالتغير السريع في شتى مجالات الحياة بما يزيد من العبء الواقع على مؤسسات التربوية باعتبارها المؤسسات التي خولها المجتمع للحفاظ على الثقافة والعادات التقاليد، ومع بروز تلك التحديات وتداخلها بصورة كبيرة في شتى المجتمعات تقوم مؤسسات التربية على إعداد النشء مع التأكيد على المثل والقيم الاجتماعية والحضارية بالإضافة إلى المحافظة على هوية المجتمع وعلى الثوابت المجتمعية التي تشكل المجتمع بصورته الحالية (العلي، ٢٠٠٢).

٤. ضعف دور الأسرة:

تعد الأسرة هي المؤسسة الأولى المسئولة عن تنشئة الأفراد وإعدادهم للعالم بصورته الحالية حيث يقع على الأسرة الكثير من الأدوار، ولكن مع بداية القرن العشرين بدأ الدور التربوي للأسرة يضمحل شيئاً فشيئا، كما تنصلت الأسرة من بعض المهام الخاصة بها في مساندة مؤسسات التربية في أداء الأدوار الخاصة بهم بما يحقق نوع من الفراغ ليجعل مؤسسات أخرى مثل وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تتحمل مسئولية هذا الجانب بمميزاتها وعيوبها، ومن ثم، تحملت المؤسسات التربوية الدور الأكبر في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع بدون مساندة من الأسرة (الحامد، ١٤٢٦).

ب- رؤية المملكة العربية السعودية للتعليم (٢٠٣٠):

انطلاقاً من رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) والتي انطلقت يوم الاثنين (١٤٣٧/٧/١٨ هـ) والتي تناولت أهداف المملكة في النمو وتحقيق التقدم والرخاء من خلال بناء أجيال قادرة على التعلم وتحمل المسئولية من خلال العمل على الارتقاء بجودة المنتج التعليمي، وزيادة الناتج من البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتنمية

الشراكة المجتمعية، والارتقاء بمستوى الخريجين بما يتناسب مع سوق العمل، كما سعت وزارة التعليم بصورة حثيثة إلى مواكبة الرؤية المقترحة باعتبار التعليم هو حجر الزاوية للنمو والتقدم لأي أمة من الأمم.

كما أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك العديد من المبررات الرئيسية للاعتماد على الشراكة المجتمعية في التعليم والتي تمثلت فيما يلي(البقمي، ١٤٢٢ هـ):

- أكدت العديد من الدراسات التي تناولت الشراكة المجتمعية على فعاليتها في تحقيق مستويات راقية من الأداء، حيث أشارت نتائج الكثير من الدراسات إلى وجود علاقات إيجابية بين الشراكة المجتمعية وتحقيق مستويات أداء راقية.
- كما أن التقدم المعرفي والتكنولوجي يعد أحد العناصر الأساسية المؤثرة في المخرج التعليمي، بما يلقي بالمزيد من الضغوط على مؤسسات التعليم من أجل تمثيل واستيعاب تلك التحديات

المحور الثاني: الآليات المقترحة لتطوير الشراكة المجتمعية:

تتعدد الآليات التي يمكن من خلالها تطوير الشراكة المجتمعية في التعليم، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: معرفة المدرسة لأدوارها في عملية الشراكة والتي نوجزها في النقاط التالية:

- تيسير سبل اتصال أولياء الأمور بالعاملين في المدرسة وذلك عن طريق:
- ترحيب العاملين بالمدرسة بمقابلة أولياء الأمور، كما يُمكَّن أولياء الأمور من الاتصال بهم بسهولة.
- التنمية المستمرة للعلاقة بين المعلم وأولياء الأمور من خلال اتباع نظام اتصال يعتمد على توجيه رسائل متعددة تبرز قدرة المعلم وخبرته في معالجة المشاكل الطلابية السلوكية .
- تعقد المدرسة لقاءات المفتوحة بين الأسر والمدرسين والتلاميذ بشكل دوري.
- تعقد المدرسة سنوياً منتدى لمناقشة الخطط والمناهج الدراسية مع الأسر.
- يلتقي أولياء الأمور بصفة دورية مع المعلمين خلال الفصل الدراسي.
- يدعى أولياء الأمور سنوياً لتقويم المناخ المدرسي وتقويم كفاءة ونظم الاتصال معهم.

- تقدم المدرسة لأولياء الأمور دليلاً به شرح واف للطرق التي يمكنهم سلوكها للعمل من أجل تحسين تعليم أبنائهم.
- ترسل المدرسة بشكل دوري نشرات إخبارية ومذكرات للأسر بشأن إنجازاتها وخططها التطويرية.
- تبني أسلوب اليوم المفتوح وأسبوع تنمية العلاقة بين البيت والمدرسة.
- إنشاء أندية علمية في المدارس يشارك فيها أبناء المجتمع المحلي.
- استقطاب إمكانات أولياء الأمور لتطوير المؤسسة التعليمية.
- إشراك أولياء الأمور في إزالة السلبيات التي تعوق العملية التعليمية
- تفعيل إدارة المؤسسة التعليمية دور مجلس الأمناء لدعم وتطوير العملية التعليمية.
- تأهيل المتطوعين من أعضاء المجتمع المحلي للمشاركة في مشروعات تجويد الأداء المدرسي.

يضاف إلى ذلك من إجراءات تفعيل شراكة الأسرة للمدرسة:

- إعلام واضح للمواطنين بما تقوم به المدرسة كطرف مع التأكيد على التزامها بتنفيذ شروط الشراكة.
- تفعيل آليات تعبير المواطنين عن شروطهم في الشراكة مع المدرسة، وإجراء حوارات جادة مع ممثليهم لتجديد شروط الشراكة.
- تفعيل آليات المواطنين في محاسبة المدرسة كطرف على كم وكفاءة تنفيذها لالتزاماتها في الشراكة، والتزامها بإجراء التعديلات اللازمة لتحسين أدائها.

ثانياً: تفعيل مجالس الآباء:

إن اتصال أولياء الأمور بالمدرسة أمرا ضروريا لإنجاح العملية التربوية،ليس فقط على المستوى الإداري، بل على مستوى التحصيل العلمي للأبناء حيث أثبتت الدراسات أن حسن التواصل يؤدي إلى نتائج ايجابية وفاعلة. ويؤكد على ذلك دونا أوتشيد،(٢٠٠٤: ٩٤) بقولة "عندما يعمل الآباء على نحو وثيق مع المدرسين والمدرسة، فإن التلميذ هو الفائز، بل ويكسب جميع الأطراف. ووفقاً لدرجة التعاون والشراكة، يكتسب الآباء ثقة بالنفس في تعاملهم مع أولادهم، وفهماً لبيئتهم كبيئة تعلميه، ومعرفة بالبرامج والخدمات المدرسية، وراحة متزايدة في الاتصال مع المدرسة، ومشاركة أكبر في وضع السياسات التي تؤثر في تعليم أطفالهم. ويزداد احترام التلاميذ

لآبائهم، ويشعرون بدرجة أعلى من الثقة في أعمالهم المدرسية ويحترم المدرسون والمدرسة وقت الآباء ويقدرونه، ويكتسبون قاعدة أساسية مشتركة للتفاهم حول نقاط القوة والضعف عند التلاميذ، وشعوراً بدعم الآباء لبرامج المدرسة".

وبالنظر إلى تطلعات القرن الحادي والعشرين وتحدياته العلمية والمعرفية نتساءل ماذا يقدم الآباء لأبنائهم؟ وهل هي مسئولية المدرسة أن تقدم كل شيء للأبناء أم أن الأمر مشترك بين المؤسستين ولكل منهم دوره. هناك العديد من التصورات والمقترحات التي يمكن أن توحد الجهود بين المدرسة والبيت من خلال آليات فاعلة قدمها أوتشيدا (٢٠٠٤: ٩٣- ١٠٦) ممثلة فيما يلي:

- العمل بالتعاون مع المدرسين والمدرسة عن طريق زيارة المدرسة والاتصال بها.
- دعم التعليم والمدارس عن طريق لاهتمام بشكل فعال بالعمل المدرسي للتلاميذ.
- توفير بيئة تعليمية مدرسية ثرية مستقرة.
- تقديم قدوة معنوية و خلقية في السلوك واتخاذ القرار.
- دعم تقدير الأطفال لذواتهم عن طريق الاهتمام والرعاية.
- تقدير مفهوم التعلم مدى الحياة وتقديم قدوة علمية عملية.
- القراءة للأطفال ومعهم.
- قضاء وقت أطول وأفضل مع الأطفال.
- مراقبة إتمام الواجبات المنزلية، وتوفير الإرشاد للوصول إلى الهدف.
- الإفادة من أفضل ما يقدمه التلفاز ثم إغلاقه، و تنمية مهارات استخدام وسائل الإعلام.

ومن خلال التنسيق الجاد بين مجالس الإباء والمدرسة، وإيجاد السبل الحقيقية في الاتصال والتواصل والثقة المتبادلة في تحمل المسؤولية، سوف تتحقق الرسالة المنشودة من كل من المدرسة ومجالس الإباء. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إيجاد آليات مشتركة تجسد هذا التفاعل. فيما يلي:

- إشراك الآباء في أنشطة وبرامج المدرسة.
- إرسال مذكرات مختصرة للآباء ونماذج من أعمال أبنائهم.
- استمرارية اللقاء والاتصال مع الآباء، وبمختلف الطرق والوسائل.
- اشتراك مجالس الإباء في المعارض الفنية والثقافية التي تقيمها المدرسة.

ولآن واقع تنظيم مجالس الإباء بشكلها الراهن لا يشجع على توثيق العلاقة بين الإباء والإدارة المدرسية، وهو بحاجة إلى تفعيله وفتح مجالات أوسع وإتاحة فرص عملية للمجالس حتى تتمكن من أداء دورها الحقيقي. ويمكن أن نجمل القول: إن هناك ضرورة ملحة لمشاركة مجالس الآباء في مهام وأدوار المدرسة ويمكن تحديد هذه الأدوار فيما يلي:

- تعزيز الشراكة الإيجابية لمجالس الآباء بأهمية المسؤولية الاجتماعية إزاء أبنائهم وضرورة تفهمهم لدورهم التربوي الذي يقومون به من متابعة داخل وخارج المدرسة.
- إمكانية مساهمة مجالس الإباء في تطوير البرامج التربوية والتعليمية التي تقدمها المدرسة من خلال ملاحظاتهم ومشاركاتهم الفعلية التي يمكن أن تظهر نقاط القوة والضعف في أداء المدرسة.
- أن تقدم مجالس الإباء الدعم المادي والمعنوي من خلال الشراكة والمساندة التعليمية للبرامج.
- تبادل الآراء والمشورات حول أهداف وسياسة المدرسة.
- التضامن مع المدرسة في تذليل الصعوبات والمشاكل.إن وجدت.
- الإحساس بالجهود التي تبذلها المدرسة من أجل الأبناء ومن ثم التفاعل والشراكة الحقيقية.

ثالثاً: تفعيل دور منظمات المجتمع المدني:

إن المجتمعات الناجحة في القرن الحادي والعشرين سوف تقوم فيها مجتمعات تعلم تتفق مع حاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بشكل متواصل، وهي التي تستعمل كل مواردها، المادية والفكرية، الرسمية وغير الرسمية، في المدرسة وخارج المدرسة، وذلك بما يحيط الأبناء بعدد من المؤسسات الاجتماعية الداعمة. وعلى الرغم من التطورات الحادثة في المجتمعات العربية، وتلمس التغيرات هنا وهناك إلا أن فاعلية دور المجتمع المدني ممثلاً في المنظمات والهيئات والجمعيات لم ترسخ كثقافة اجتماعية لدى أفراد المجتمع، وذلك لاعتبارات ثقافية واقتصادية وسياسية. ولكن ذلك لا يعني أنه لا توجد ثقافة العمل الجماعي أو التطوعي، لكنها لم تصل أو ترقى إلى مستوى الصدارة والفاعلية داخل المجتمع حتى تمكنه من مواكبة التغيير والتطور الحادث في البيئة المحيطة. ولقد آن الأوان للنظام التربوي أن يشرك تلك المنظمات والهيئات ويستفيد من

خبراتها لخدمة المجتمع ومواكبة العملية التنموية. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال نشر ثقافة العمل الجماعي والتطوعي لدى المجتمع.

وفي هذا الإطار سعت الكثير من الحكومات إلى تفعيل مؤسسات المجتمع المدني وإعطائها الكثير من الصلاحيات، ويتطلب ذلك توفير عوامل النجاح التحفيز العلاقة حيث أشارت قنديل (٢٠٠٥) إلى بعض العوامل التي كفلت نجاح الشراكة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم لما يلي:

- تهيئة المناخ القانوني بصدور عدة قرارات وزارية تفسح باب التعاون بين الجمعيات والوزارة.
- توفير آليات مؤسسية للتنسيق بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم.
- العمل على توفير بيئة ثقافية جديدة تسمح بشراكة الجمعيات لوزارة التربية والتعليم.
- توفير ثم تحديث قاعدة بيانات الجمعيات الأهلية.

كما أسفرت نتائج دراسة (متولي، ٢٠٠١) عن آليات تنهج نهجاً علمياً منظماً للإفادة من جهود الشراكة الشعبية ودفعها نحو مزيد من الشراكة من خلال المد الديمقراطي وتفعيل برامج الأحزاب السياسية، وبروز دور فاعل للنقابات المهنية والتنظيمات غير الحكومية، في إدارة شؤون المجتمع المدني ولعل إبراز تلك الآليات ما يلي:

أ- تحصيل مصروفات دراسية من الأهالي بنسب تتلاءم مع دخولهم.

ب- مساهمات رجال الأعمال من خلال الضرائب وعائدات المشاريع.

ج- مساهمات قطاعات الأعمال والخدمات المملوكة للدولة.

د- مساهمات البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية.

ه- إنشاء مصرف إسلامي يتولى تلقي أموال الزكاة والتي توجه إلى تمويل التعليم.

و- ترشيد مفهوم المدارس المنتجة، في قطاع التعليم الفني، وهي التي تسوق منتجاتها.

ويعد بناء المجتمعات المدنية والحديثة اليوم مطلب رئيسيا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، فالعمل التعاوني التي تقوم به المدرسة والمجتمع بكل مؤسساته يعمل على تمكنها من مواجهة تلك التحديات، كما أن المدرسة تمثل البيئة

الحقيقية لممارسة تلك العلاقة التشاركية بينها وبين المجتمع وتوفير كل طاقاتها لأنشطة وفعاليات مؤسسات المجتمع المدني من خلال المهام التالية:

١. توفير المرافق المدرسية (الملاعب والمعامل الدراسية، الفصول الدراسية، قاعات الاجتماعات، المكتبة) الخ
٢. توفير المعدات والمستلزمات الإلكترونية (السمعية والبصرية، أجهزة الحاسوب)
٣. تقديم خدمات تعاونية كشراء بعض المستلزمات من أجهزة وأدوات من الشركات المحلية أو الخارجية.
٤. تشجيع الخدمات التطوعية من قبل الكادر الوظيفي في المدرسة والاستفادة من الخبرات.
٥. فتح باب الشراكة المجتمعية من خلال المنظمات والمؤسسات الأهلية للمساهمة في تقديم الخدمات.

إن الشراكة المجتمعية يمكن أن تتم بعدة أساليب وصور، وبما يتوافق ويتكيف مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولكي تتم عملية الإصلاح المدرسي المنشود لا بد أن يكون هناك تفاعل إيجابي بين المدرسة وبين المجتمع المدني بمختلف مؤسساته، وإذا كان هناك سوء اتصال وتواصل بينهما كانت مردوداتها عكسية على العمل التربوي والتعليمي. كما تتعدد المجالات الخدمية التي تقدمها المجتمعات المحلية للمدرسة بتعدد حاجات المجتمع ومطالبها المستمرة، وتفاقم مشكلاتها بشتى أنواعها ودرجاتها، كما تتعدد الجماعات والهيئات والمؤسسات التي تقدم تلك الخدمات.

وللنهوض بالمجتمع والمساهمة في التقدم في عصر يتسم بكثير من المتغيرات، حدد أو تشيدا (٢٠٠٤: ١٢٨-١٣٢) مجالات الدعم، التي تقدمها مؤسسات العمل والصناعة والقادة المهنيين، لضمان حسن إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين كما يلي:

١. دعم الضرائب من أجل التعليم والاستثمار في التعليم يعني قوة عمل أفضل تعليمياً، ونوعية حياة أفضل في المجتمع، وسوق واعدة للمنتجات والخدمات. توفير تمويل أفضل للتعليم.
٢. تطوير سياسات مرنة للمؤسسات تشجع الغالبية على الشراكة في أنشطة المدرسة، والسماح للآباء وغيرهم بالشراكة في الأنشطة المدرسية خلال ساعات العمل، إتباع

سياسات حكيمة للإجازات العائلية، وتوفير الوقت للعاملين لكي يتطوعوا للعمل في المدارس.

٣. الشراكة في الموارد عن طريق تشجيع المدارس على تنظيم رحلات ميدانية لتلاميذها لزيارة المؤسسات، والتبرع بأجهزة الحاسوب أو غيرها من المعدات، والسماح للكبار باستخدام التقانة أو غيرها من الخدمات، وتقديم النصح والإرشاد فيما يتعلق بأمور العمل.

٤. تطوير المشاركات مع المؤسسات التعليمية وإرشادها إلى احتياجات العمالة في المستقبل وتستفيد المدرسة من هذه الشراكة عن طريق الحصول على ما تحتاجه من موارد مالية، وفرص لتدريب العاملين فيها وتلاميذها.

٥. الشراكة في شؤون التعليم كمجال للقيام بدور قيادي في المجتمع فالمؤسسة التي تستثمر في الأطفال والأسرة والمدارس، بشكل واضح وبحماس، تبعث رسالة قوية وواضحة مفادها أنها تهتم بمستقبل المجتمع وبعملائها عن طريق أن يصبحوا أعضاء في مجلس إدارة المدرسة، أو مشرفين وموجهين لبعض التلاميذ، أو زوار لبعض الفصول الدراسية للربط بين ما يتعلمونه في المدرسة والحياة.

٦. البرهنة على قيمة التعليم عن طريق توظيف العاملين الأكفاء فقط الذين طوروا من معارفهم ومهاراتهم.

كما يمكن تفعيل دور المؤسسات المجتمعية في الشراكة مع المؤسسات التعليمية من خلال ما يلي:

١. تشجيع الجهود الذاتية، عن طريق الوعي الوطني وأهمية العمل التطوعي في تمويل التعلم العام، سواء كان عن طريق التبرع بالأراضي أو إنشاء المباني المدرسية والتجهيزات التعليمية.

٢. تقديم الدعم للطلاب الفقراء عن طريق القروض لتخفيف التكاليف التعليمية.

وتمثل المنظمات الأهلية العمود الفقري للمجتمع المدني، كما أنها تعمل على تحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلى للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، كما تلعب المؤسسات الأهلية دورا كبير في رعاية المؤسسات التعليمية والعلمية من مدارس وجامعات ومعاهد بحثية. و ميزة أن تقوم المؤسسات الأهلية بهذا الدور هو أن يتحول الهدف الإستراتيجي إلى روح تسري في جسد الأمة، بدلا من أن يظل خاضعا تحت رحمة الروتين الذي يميت أكثر الأفكار حيوية ونشاط، ولاشك أن ذلك يرجع إلى عدم تعزيز ثقافة العمل الجماعي لدى إفراد المجتمع .

وعلى ضوء ذلك وضع سليم (٢٠٠٥: ٣١) أهم المنطلقات الفكرية التي تعمل عل تفعيل الشراكة المجتمعية في دعم القضايا التربوية المعاصرة كما يلي:

- تتكاتف جهود المؤسسات التربوية المختلفة – النظامية منها وغير النظامية – في إعداد الإنسان الواعي لمشكلات مجتمعة، المدرك لظروفها وللمشكلات التي يواجهها، وما يشهد مجتمعة من أخطاء، والقادر على المساهمة الإيجابية في التغلب على هذه المشكلات والحد من تلك الإخطار، بل وفي تحسين ظروف بيئته والمحافظة عليها.
- تنشيط وتفعيل دور الجمعيات الأهلية في مجالات التنمية بشكل عام، وفي مجال التعليم بشكل خاص، لان التطورات التي يشهدها العالم اليوم تتطلب إعادة تنظيم مؤسسات مجتمع الأمة (المجتمع المدني).
- أظهرت نتائج مؤتمر التربية الدولية الذي عقد في (داكار) بالسنغال عام ٢٠٠٠ م أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تدعيم قضايا التعليم وتوصل المؤتمر إلى تحديد أهم الجهود التعليمية التي يمكن أن تشارك فيها التنظيمات المجتمعية التربوية غير النظامية ومنها تمويل إقامة المدارس، والشراكة في مشروعات محو الأمية في المجتمعات الفقيرة.
- من أجل تحقيق مبادئ (التعليم من أجل الجميع) ترى منظمة اليونسيف ضرورة تعبئة مشاعر أفراد المجتمع اتجاه القضايا التربوية، ويتفق هذا التوجه مع توجهات العامة التي تنادي بإعطاء المزيد من السلطة والمسئولية والتصرف في الموارد الوحدات الإدارات إلا مركزية.

رابعاً: تفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية:

نظرًا لقدرة الشراكة المجتمعية على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وحل مشكلات العملية التعليمية، ورفع جودة التعليم، فإنه توجد مجموعة من المتطلبات التي يلزم توافرها؛ حتى تحقق عملية الشراكة أهدافها، وتؤتي ثمارها المرغوبة، وهذه المتطلبات تتمثل في:

- توافر إطار اقتصادي واجتماعي وسياسي مناسب: من خلال توفير بيئة تتميز بالتوزيع العادل للقوة، وإدارة الموارد العامة لصالح المجتمع بأكمله، وتطبيق الحكم الديمقراطي الذي يعتمد على انتقال المسئولية والشراكة الشعبية، وتوافر مساحة سياسية تنطوي على كافة وسائل تحفيز المواطنين على الشراكة في تنمية المجتمع، وتسمح لهم بالتأثير في القرارات التي قد تؤثر على نمط وأسلوب حياتهم.

- وعي المواطنين بشئون المجتمع: من خلال وعي أفراد المجتمع بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفهم العوامل والقوي التي تفرزها، والاقتناع بأن التغيير ممكن من خلال جهود الفرد والجماعة التي لو تم وضع آليات لتنظيمها فسوف تحقق أقصي تأثير لها، وتعكس حاجات المواطنين وظروف حياتهم.
- مشاركة فئات المجتمع كافة: وتضم هذه الفئات (الحكومة، الأسرة، المؤسسات غير الحكومية، القطاع الخاص، المعلمين، نقابات المعلمين، المنظمات المحلية والدولية). ولكل فئة من الفئات السابقة دورًا يمكن أن تسهم به في تطوير عمليتي التعليم والتعلم لدى الطلاب، وبالتالي فمن حقهم معرفة السياسات والبرامج المتبعة، واستشارتهم في المسائل التي تؤثر في تعليم أبنائهم، كما يجب أن تتاح لهم فرص الإسهام في صنع القرار التعليمي.
- تشكيل بناء تنظيمي للمشاركة: ويأخذ هذا البناء عدة صور منها: مجلس الآباء، منظمات للمعلمين وأولياء أمورهم، مجلس المجتمع، مجموعة متكاملة من هذه المجالس. ولا تنفرد سلطة بعينها في تشكيل هذه المنظمات، بل يتم مشاركة الجميع في تحديد أفضل نمط للتنظيم يناسب احتياجات المواطنين، مع وضع الإطار التشريعي الذي يحكم برنامج العمل، ويحدد بوضوح مهمة كل طرف من أطراف الشراكة، مع إسناد إدارة هذه التنظيمات إلى الأشخاص المؤهلين لهذا العمل، وتزويدهم بالبرامج التدريبية المناسبة التي تمكنهم من قيادة العمل التشاركي وتحقيق أهدافه (رستم، ٢٠٠٣، ٢٤). ولنجاح هذا البناء التنظيمي ينبغي توافر استراتيجية للاتصال تمكن جماعات المجتمع المدني من المساهمة في تنمية وتطوير أي مشروع أو عمل ما؛ حيث تلعب هذه الاستراتيجية دورًا كبيرًا في تعزيز جهود الشراكة من خلال: التمثيل الواسع للمجتمع المدني، خلق حوار بين ممثلي المجتمع المدني والحكومة، إتاحة الفرص والوسائل للإسهام في عملية الإعداد من بعد (Gzirishyili, David, 2002).
- الإعلان المسبق عن المشروعات المزمع تنفيذها: حتى يتسنى لجميع أطراف المجتمع القيام بدور في عملية التنفيذ. فهناك الكثير من المتطوعين الراغبين في الشراكة، ولكنهم لا يعرفون سبل ذلك. كما قد يغفل آخرون عن أهمية الدور الذي يمكنهم القيام به لتطوير التعليم، وهنا يأتي دور الإعلام في تنظيم حملة لتوعية المجتمع بأهمية الشراكة في التعليم بما يسهم في ترسيخ قيم ثقافة الشراكة، وتوضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني والقطاع الخاص في التعليم، والتوعية بمخاطر المشكلات التي تعوق عملية التطوير، ودعم قيم التفكير العلمي والنقدي والابتكاري، فضلاً عن قيم الشراكة والحوار، مع الاهتمام بتوفير مساحة

واسعة تنعكس فيها إبداعات الأفراد ووجهات نظرهم الخاصة بالتعليم (وزارة التربية التعليم والبنك الدولي، ٢٠٠١، ٢٠).

- وضع مدخل شامل لمشاركة الأسرة والمدرسة والمجتمع: يسمح للمدرسة بتحليل ممارساتها الحالية، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، ووضع خطط للأنشطة المستقبلية تستند إلى احترام الطاقات المتنوعة لفئات المجتمع كافة، بما يسهم في تنمية التعلم، مع إحداث الاتساق بين إسهامات المجتمع وأهداف المؤسسات التعليمية.
- التقويم المستمر والمحاسبية: من الضروري القيام بتقويم مستمر لممارسات الشراكة بمجرد بدء التنفيذ، فالمجتمعات في حالة تطور دائمة وكذلك احتياجاتها ومطالبها، لذا تحتاج استراتيجيات الشراكة المجتمعية إلى تطوير وتعديل؛ حتى تساير هذا التطور. كما ينبغي أن تصمم الخطط الأساسية وتدرس بعناية على أن تكون مرنة بما يسمح بإجراء التعديلات المطلوبة أثناء التنفيذ.

خامساً: تفعيل آلية (نقل التكنولوجيا): وفيها يتم نقل المعرفة التكنولوجية من الجامعات إلى التنظيمات الخارجية، وبشكل خاص مؤسسات القطاع الخاص.

مفهوم نقل التكنولوجيا ووحداته: يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها: المعلومات التي يتم استخدامها من أجل تنفيذ بعض المهام، بينما يُعرف نقل المعلومات على أنها: تطبيق المعلومات المتاحة لتحويلها إلى منتجات يمكن استخدامها، والمعلومات التي تم نقلها عبارة عن نتائج تم الحصول عليها من إجراء البحوث من أجل تطبيقها على تطوير، وتسويق المنتجات الجديدة أو المحسنة التي يتم إنتاجها من قِبل الشركات الصناعية. ويعرف سيجلتر **Slaughter** نقل التكنولوجيا بأنها: العملية التي يتم من خلالها تحويل معارف الجامعة إلى منتجات قابلة للتسويق حيث تعتبر هذه المهمة، والتي تظهر الحاجة إليها في جميع المجتمعات مصدر أساسي للتطوير الاقتصادي.(صالح، ٢٠٠٦م، ٩٩).

فنقل التكنولوجيا هو المصطلح المستخدم عادة لوصف التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الصناعة، ويعرف بأنه الإمداد بالمعارف الفنية أو المعارف الكيفية لشركات والمشروعات الصناعية وذلك بواسطة مؤسسات التعليم.

ولتحقيق أنشطة نقل التكنولوجيا كان لا بد من وجود وحدات لتسهيل هذا النقل حيث تعتبر هذه الوحدات هي الجسر الرابط أو حلقة الوصل بين المؤسسات التعليمية، ومؤسسات القطاع الخاص.

سادساً: تفعيل برامج التعليم التعاوني Cooperative Education Higher program:

هذه الآلية تهدف إلى تطبيق برامج التعليم المشترك، وبرامج التعليم التعاوني وهي إحدى الصيغ التي تربط الدراسة النظرية بالممارسة العملية، وتعمل على إدماج الخبرة العملية الإنتاجية داخل برنامج الدراسة الأكاديمية للطلاب، والطلاب الذين يتعلمون باستخدام هذه البرامج يقومون بإحداث تبادل بين فترات الدراسة والعمل، حيث يتم إشراك الطلاب في عمل إنتاجي، ويشرف على أدائهم وتقييمهم كل من المؤسسات التعليمية، والجهة صاحبة العمل، وتتضمن هذه الخطة التعليمية علاقة شراكة بين المؤسسة التعليمية وصاحب العمل.

ومصطلح برامج التعليم المشترك Sandwich Courses مطبقة في النظام الإنجليزي، ويقابلها في النظام الأمريكي والكندي مصطلح التعليم التعاوني Cooperative Education فالتعليم التعاوني وبرامج التعليم المشترك عبارة عن: استراتيجية للتعليم التطبيقي تحدث تكامل بين الخبرة الأكاديمية في الكلية وخبرات التعلم في مكان العمل ويتطلب ذلك بناء برامج متطورة بواسطة المؤسسات التعليمية ومؤسسات العمل بحيث تعمل هذه البرامج تحقيق أهداف معينة من خلال برنامج التعليم التعاوني أو التعليم المشترك الذي يعتبر برنامج متكامل لتعليم الطلاب.

هذه الآلية تعمل على تغيير طبيعة وأساليب التدريس في التعليم والهدف هنا أن تصبح مؤسسات التعليم أكثر إحساساً باحتياجات سوق العمل وأكثر ملاءمة لمتطلباته.

سابعاً: دور وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة الأسرية:

أدركت الدولة ممثلة في وزارة التعليم أهمية شراكة الأسرة مع المدرسة لتطوير التعليم وتحسين مخرجاته، وشجعت على ذلك من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية (١٤٣٤- ١٤٤٤هـ) وقد تضمنت تلك الاستراتيجية عدداً من الأهداف، كما حددت الإجراءات اللازمة لتحقيق كل هدف. ومن بين هذه الأهداف: (بناء قنوات تواصل فعالة مع الأُسَر، ودعم قدراتها على دعم العملية التعليمية ومشاركة المدرسة في تعليم الطلاب). ومن أهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيقه: بناء قنوات اتصال يتم من خلالها تبادل التواصل بين المدرسة وأولياء الأمور بشكل فعال، وتعزيز هذا التواصل والإفادة منه في تحسين أداء الطلاب والمشاركة في الأنشطة المدرسية (مثل: استخدام التقارير المكتوبة، والبريد الإلكتروني، ومواقع الشبكة العنكبوتية، وعقد اللقاءات والمقابلات بين أولياء الأمور والمعلمين) وتمكين أولياء الأمور من العمل التطوعي لدعم تَعَلُّم الطلاب داخل الفصول الدراسية،

ودعم أولياء الأمور تربوياً، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لدعم أبنائهم من خلال التدريب والمواد الإعلامية والمشاركة في مجموعات الدعم وتثقيف أولياء الأمور من خلال توفير فرص الدعم لتطوير المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والرياضيات وتقنية المعلومات والاتصالات. كذلك فإن من الأهداف التي تضمنتها تلك الاستراتيجية (تفعيل دور الهياكل المدرسية في إشراك المجتمع في الأنشطة المدرسية). ومن الإجراءات المحددة لتحقيقه: تأسيس مجالس مدرسية وتحديد مهامها ومسؤولياتها في مستويات النظام كافة: وزارة التعليم، وإدارات التعليم، والمدرسة، وبناء قدرة أعضاء المجالس في كل المجالات لتؤدي وظيفتها بشكل فعال في دعم المدرسة وتحسينها، وتوفير فرص إضافية لإسهام الآباء والأمهات في المدارس. كما أنه ورد في رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) ان اهتمام الأبوين بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية للنجاح، ويمكن للمدارس وأولياء الأمور القيام بدور أكبر في هذا المجال مع توفر المزيد من الأنشطة المدرسية التي تعزز مشاركتهم في العملية التعليمية وتهدف لإشراك (٨٠%) من أُولياء الأمور في الأنشطة المدرسية بحلول عام (١٤٤٢هـ – ٢٠٢٠م) بإذن الله، وسيتضمن برنامج "ارتقاء"، المزمع إطلاقه، مجموعة من مؤشرات الأداء التي تقيس مدى إشراك المدارس لأولياء الأمور في عملية تعليم أبنائهم. وسيقوم بإنشاء مجالس لأولياء الأمور يطرحون من خلالها اقتراحاتهم، ويناقشون القضايا التي تمس تعليم أبنائهم، ويدعم ذلك بتوفير برامج تدريبية للمعلمين وتأهيلهم من أجل تحقيق التواصل الفعّال مع أولياء الأمور، وزيادة الوعي بأهمية مشاركتهم.

ثامناً: تفعيل التواصل مع الأسرة:

يؤدي أولياء الأمور دورًا مهمًّا في التنمية والتحسين المستمر لمهام المدرسة، وهذا النمط من المشاركة يساعد أولياء الأمور على إدماجهم في العملية التعليمية من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات، ووضع الأهداف التعليمية، والإشراف على النتائج، والمشاركة في خطة العمل المدرسية، وتقديم المقترحات البناءة؛ مما يساعد على دمج العلاقة بين المنزل والمدرسة، ويجعل الجهود المشتركة تتجه دائمًا نحو تحسين عملية تعلم الطلاب. وتؤكد (الحبشي، ٢٠٠٩ ، ١٢١) على أن الشراكة المجتمعية، وإن كانت مطلوبةً من كافة الفئات، والقطاعات، والهيئات والمؤسسات، والشرائح الاجتماعية، إلا أنها مطلوبةٌ– وبالدرجة الأولى– من أولياء الأمور، فهم أصحاب المصلحة الحقيقة في التعليم، والمرتبطون به ارتباطًا مباشرًا، وبالتالي فإن دورهم هو الأكبر حجمًا، والأشد تأثيرًا. وأشار (الخطيب، ٢٠٠٦ ، ٣٤). إلى أن العلاقة الإيجابية بين المدرسة والأسرة هي عماد البناء التربوي، والعلاقة الإيجابية بين المدرسة و

الأسرة تعتبر عاملًا حاسمًا في زيادة مستوى التحصيل العلمي للطالب، وتطوير العملية التعليمية، والتربوية في ذات الوقت.

ومن ثم، فإن للحياة المدرسية أهميةً كبرى في توجيه المتعلم نحو التواصل مع الآخرين، والتفاعل معهم، ومن هنا يتعلم التلميذ، في مؤسسته التربوية، روح الانضباط، وحب الآخرين، وتحمل المسؤولية بشكلٍ واعٍ، وبناء علاقات اجتماعية مفيدة ومثمرة، والأسرة تتدخل بصفتها معنية بتتبع المسار الدراسي لأولادها، ويتم ذلك في تكاملٍ وانسجامٍ مع المدرسة.

تاسعاً: تفعيل شراكة المدارس مع القطاع الخاص:

تُعد مشاركة القطاع الخاص في تطوير التعليم مطلبًا ضروريًّا لمساندة المؤسسات التعليمية، ويقع عليه القيام بدورٍ فعالٍ في تطوير التعليم وتحسينه، كشريكٍ متضامن مع الدولة في عملية التنمية الاقتصاديةً والاجتماعية، خاصةً بعد التحول إلىً اقتصاد السوق والخصخصة، ويتمثل دوره في الشراكة المجتمعية في قدرته على إقامة المشروعات المتنوعة، والبرامج التعليمية، و توفير التدريب، والتنمية المهنية المطلوبة. وترى (الشرعي، ٢٠٠٧ ، ١٤). (أن مؤسسات القطاع الخاص من أهم المؤسسات الفاعلة في المجتمع، حيث إنه في ظل التكنولوجيا الحديثة، والتقدم العلمي السريع، توافرت لهذه المؤسسات الإمكانات والقدرات والمهارات المختلفة، بقدر يفوق ما توافر للمدارس. وأصبحت مؤسسات منافسة من حيث أهدافها وأدوارها، ووظائفها لمدارس التعليم في تهيئة الناشئة لمستقبلٍ واعد. وهناك العديد من الفوائد المحتملة التي تعود على الطلاب، وعلى التربويين، وعلى القطاع الخاص، وعلى المجتمع، حسب ما أشار به (العتيبي، ١٤٢٥ ، ٢٧). ومن أبرز هذه الفوائد ما يلي:

- وقوف الطلاب على المهن المستقبلية، والخيارات المهنية المتاحة في المجتمع، من خلال البرامج التي يتم تنفيذها مع القطاع الخاص، وخاصةً برامج التدريب، وبرامج من المدرسة إلى العمل.
- توفير بيئة تعليمية محفزة ومشجعة على التعلم، من خلال إسهام القطاع الخاص في توفير مصادر التعلم المناسبة، وتجهيز المختبرات التعليمية الحديثة.
- إتاحة الفرصة أمام التربويين؛ للتعرف عن كثب على طبيعة القطاع الخاص، والأعمال التي يقوم بها، وأساليب العمل والإنتاج، والتي يمكن أن يستفاد منها في ما يلي:
- تعزيز العلاقات مع المجتمع، والانفتاح عليه، والتعرف على طبيعته، وحاجاته الحالية والمستقبلية.

- إتاحة الفرصة لرجال الأعمال؛ لإبداء آرائهم في مناهج التعليم، والقيم والمضامين، والخبرات التي يفترض أن يتضمنها المنهج التعليمي استجابةً لحاجات التنمية الاقتصادية، ومتطلبات سوق العمل.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المختلفة في تطوير النظم التعليمية، والحصول على مجتمعٍ قوي ومترابط، قائم على التعاون، والمشاركة، وانفتاح مؤسساته بعضها على بعض.

و من ثم، فإن القطاع الخاص يساهم في توفير الجو التربوي والاجتماعي المناسب للتنشئة المتكاملة، والمتنوازنة ذهنيًّا ووجدانيًّا وحركيًّا؛ وتزويد المتعلمين بمجموعة من الكفايات الأساسية والمستعرضة؛ بغية تأهيلهم للاندماج في الواقع العملي، وتربيةً المتعلمين على مجموعة من القيم الأخلاقية والوطنية؛ ليكونوا صالحين في مجتمعهم ووطنهم وأمتهم، وحث المتعلمين على ربط المحتويات والقدرات والقيم بممارسات عملية وسلوكية في الحياة الواقعية والعملية؛ بغية المساهمة في خلق مجتمعٍ مدني، واعٍ، وفعالٍ، ومبدع.

عاشراً: تفعيل الشراكة مع الجامعات:

تُعد مشاركة الجامعات إحدى المتطلبات الضرورية لتطوير أداء المدرسة، فهي تقود القوى البشرية داخل المدرسة نحو التطوير المستمر من خلال برامج التنمية المهنية المختلفة للمعلمين والإدارة المدرسية، كما أنها تتيح الفرصة لأساتذة الجامعات للتعرف على المشكلات التي تدور في الميدان، والتي تعوق الإدارة المدرسية عن تطوير مدارسهم، وبالتالي محاولة تطوير أنشطة يمكن من خلالها التصدي للمشكلات، و توفير احتياجات المدارس الحالية والمستقبلية .

وأكد (حسين، ٢٠٠٧، ٢٤٤). على أهمية دور الجامعات في الشراكة المجتمعية في التعليم، وذلك فيما توفره من بياناتٍ ومعلومات متغيرة ومتجددة، وفقًا لتطور العلوم والمعارف الإنسانية وفنون الإنتاج، وما يمكن أن تقدمه من حلول للمشكلات التعليمية، وإعداد المعلمين والمديرين، والعاملين في مجال التعليم، وتدريبهم من أجل تنميةٍ مهنية مستمرة.

ويتضح مما سبق: أهمية مشاركة الجامعات في العملية التعليمية، خاصةً فيما يتعلق بالتنمية المهنية للمعلمين، ومناقشة المشكلات التي تنشأ في الواقع الميداني والفعلي في المدارس، وتطوير طرائق التدريس، وتجريب الأفكار التربوية الجديدة، كما أن الجامعات- بحكم وظيفتها البحثية- تساهم في تطوير الأداء المدرسي.

وهذا ما أكد عليه (خطاب، ١٤٢٧، ٢٨٤). حيث يرى أن البحث التربوي يعمل على تحسين العملية التعليمية، وذلك من خلال ما يلي:

١- تحديد المشكلات بصورةٍ موضوعية، وتناولها بالدراسة والتحليل، مما يسهم في حل تلك المشكلات.

٢- تقديم البدائل المختلفة التي تساعد في فهم الأبعاد المختلفة للعملية التربوية في مجالاتها المختلفة.

٣- مساعدة متخذ القرار التربوي على اتخاذ القرارات المناسبة لحل المشكلات التربوية المختلفة، بناءً على الحلول، والبدائل المقترحة.

"ومن الجدير بالذكر أن أي محاولة للإصلاح التربوي لا تؤسس على مبدأ الشراكة بينهما، لا تعد إصلاحًا حقيقيًّا، إذاً لا بدّ من النظر إلى كليات التربية، ومؤسسات وزارة التعليم، كشريكين متكاملين في الأهمية والدور، ولكن إقامة مثل هذه العلاقة ليست بالأمر السهل، إذ يتطلب ذلك دمج ثقافتين متباينتين، وفتح قنوات للاتصال بينهما، وهي تحدياتٌ مهمة يجب أخذها في الاعتبار." (الحجار، ٢٠١٥ ، ١٨).

ملخص النتائج:

يمكن التوصل إلى أن المجتمع المحلي ممثلاً في الأفراد (خبراء ومختصين وقادة مجتمع، ومنظمات وجمعيات أهلية يمكن أن يقوموا خبراتهم في مجال التربية والاقتصاد والفنون والآداب والعلوم وتوظيفها في الانتفاع بآرائهم ومقترحاتهم في سبيل النهوض برسالة المدرسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية، وذلك عن طريق:

- تقديم المقترحات المتعلقة بالتطورات المعاصرة من ثورة معرفية وتكنولوجية.
- دعم حلقات النقاش والدورات التدريبية لتنمية العاملين بالمدرسة.
- إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها المدرسة.
- دعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالإصلاح المدرسي.
- عقد الندوات والمؤتمرات المشتركة بين أولياء الأمور والعاملين بالمدرسة لتبادل الخبرات.
- مساعدة المدرسة في تطوير خدماتها الداخلية للطلاب والخارجية لأولياء الأمور.
- تنظيم زيارات ميدانية لربط الإطار النظري في المناهج بما هو عملي وتطبيقي.

- الشراكة في دعم الاحتفالات والأعياد الوطنية والدينية والتفاعل الإيجابي مع محيط المدرسة.

يمكن تفعيل الشراكة المجتمعية بين مدارس مدينة تبوك ومؤسسات المجتمع المحلي من خلال عدة آليات تتمثل فيما يلي:

- معرفة المدرسة لأدوارها في عملية الشراكة
- تفعيل مجالس الآباء
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني
- تفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية
- تفعيل آلية (نقل التكنولوجيا)
- تفعيل برامج التعليم التعاوني
- دور وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة الأسرية
- تفعيل التواصل مع الأسرة
- تفعيل شراكة المدارس مع القطاع الخاص
- تفعيل الشراكة مع الجامعات

التوصيات:

١. ضرورة الاستفادة من الإجراءات المقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية في المؤسسات التعليمية.

٢. المتابعة المستمرة من قبل الجهات المسئولة لمشروعات الشراكة المجتمعية في التعليم للوقوف على واقعها وأبرز معوقاتها ووضع الإجراءات الملائمة للتغلب عليها.

٣. عمل البرامج والندوات التوعوية المستمرة لتوعية أعضاء المجتمع المحلي بأهمية الشراكة المجتمعية في التعليم وأدوار كل منهم وآليات تحقيق ذلك.

٤. حث رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم الدعم المتطلب لتفعيل الشراكة المجتمعية في التعليم.

٥. تدريب قيادات المدارس والمعلمين على كيفية تحقيق الشراكة المجتمعية مع عناصر ومؤسسات المجتمع المحلي من خلال البرامج والندوات المسهمة في ذلك.

المقترحات:

١. معوقات الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والمجتمع المحلي بمدينة تبوك وآليات التغلب عليها.

٢. واقع الشراكة المجتمعية في التعليم بين مدارس منطقة تبوك والمجتمع المحلي وسبل تعميقه.

٣. متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية بين مدارس مدينة تبوك ومؤسسات المجتمع المحلي وآليات تحقيقها.

٤. علاقة الشراكة المجتمعية في التعليم بجودة الأداء المدرسي من وجهة نظر عناصر المنظومة التعليمية وأعضاء المجتمع المحلي في ضوء بعض المتغيرات.

المراجع

الأحمد، هند محمد. (٢٠١٦). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. مجلة العلوم التربوية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.(٤).٤٣٠-٤٧٨.

أوتشيدا، دونا، مارفين سيترون، فلوريتا ماكينزي. (٢٠٠٤). إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي. (٢٠٠٣). تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣، القاهرة.

البرنامج الوطني لتطوير مدارس المملكة العربية السعودية. (٢٠١٤). دليل الشراكة الأسرية والمجتمعية، الإصدار الأول.

البقمي، عبد الله راجح. (١٤٢٢ هـ). إدارة سياسات تشجيع القطاع الخاص في مجال التعليم في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.

جمال الدين، أحمد. (٢٠٠٤). التعليم الجيد يرتبط بتخفيض الكثافة في الفصل، الأهرام التعليمي، العدد ٤٩، ١٣ نوفمبر.

الجوهري، عبد الهادي، وآخرون. (١٩٩٩). دراسات في التنمية الاجتماعية "مدخل إسلامي" المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

الحارثي، إبراهيم بن أحمد مسلم. (٢٠٠٣). نحو إصلاح المدرسة في القرن الحادي والعشرين، مكتبة الشقري، الرياض.

الحامد، محمد بن معجب. (١٤٢٦هـ). الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة، دراسة مقدمة للمشاركة في لقاء قادة العمل التربوي المنعقد في الباحة خلال الفترة من ٢٦-١٤٢٦/١/٢٨هـ

الحبشي، صفاء محمد. (٢٠٠٩). "نحو مساهمة مجتمعية في العملية التعليمية، مجلة المعرفة، الرياض، وزارة التربية والتعليم، ع ١٧٥.

الحجار، رائد حسين. (٢٠١٥). "استراتيجية مقترحة لتعزيز الشراكة بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية بالجامعات الفلسطينية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التربية (٢٠١٥م) _ شركاء التميز – جامعة الأقصى.

حسام الدين، عاشور إبراهيم. (٢٠٠٨). تطوير القيادة في التعليم الثانوي بمصر في ضوء المعايير المحلية والعالمية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

حسن، سماح رشاد إبراهيم. (٢٠٠٤). دور مجالس الآباء والمعلمين في المدارس الابتدائية "دراسة تقويمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.

حسونة، محمد السيد. (٢٠٠٥). المشاركة المجتمعية وتطوير التعليم، المؤتمر العلمي السادس، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ج ٢.

حسين، سلامة عبد العظيم. (٢٠٠٧). "المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر.

خطاب، محمد محمود. (١٤٢٧هـ). "البحث التربوي وتفعيل العملية التعليمية"، مجلة البحوث والدراسات التربوية، الأحساء، كلية المعلمين، ع ١.

الخطيب، أحمد وآخرون. (٢٠٠٦). "المدرسة المجتمعية وتعليم المستقبل"،عمان، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.

درادكة، أمجد ومعايعة، عادل. (٢٠١٤). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك. المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي. ٧. (١٥). ٩٧-١٢٣.

الدسوقي، عيد. (٢٠٠٥). تعليم وتعلم العلوم بمرحلة التعليم قبل الجامعي في ضوء المشاركة المجتمعية، المؤتمر العلمي السادس، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ج٢.

رستم، رسمي عبد الملك. (٢٠٠٣). تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

زعلوك، ما لك، والبيلاوي، حسن حسين، وموسى، بهجت عبد الغفار. (٢٠٠٣). مشروع إعداد المعايير القومية، لجنة المشاركة المجتمعية، وزارة التربية والتعليم.

زيادة، مصطفى عبد القادر. (٢٠١٠). متطلبات الشراكة بين المؤسسات الحكومية (الرسمية) ومؤسسات المجتمع المدني العربي في مجال رعاية الموهوبين، الملتقي الخليجي الأول لرعاية الموهوبين، الرياض، ٢٤- ٢٨ يوليو.

سالم، رائدة خليل. (٢٠٠٦). المدرسة والمجتمع. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

سليم، محمد الأصمعي محروس. (٢٠٠٥). الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة

السنبل، عبد العزيز بن عبد الله. (٢٠٠٤). التربية والتعليم في الوطن العربي: على مشارف القرن الحادي والعشرين. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

الشرعي، بلقيس غالب. (٢٠٠٧). دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي، دراسة تحليلية مقدمة لمؤتمر الإصلاح المدرسي "تحديات وطموح" كلية التربية، جامعة الإمارات المتحدة.

الشويعر، نهلة صالح. (٢٠١٧). واقع دور الشراكة المجتمعية في رعاية الطلبة الموهوبين فنياً من وجهة نظر معلمي ومعلمات التربية الفنية في مدينة الرياض في ضوء بعض المتغيرات، مجلة البحث العلمي، كلية البنات، جامعة عين شمس، العدد الثامن عشر، ٣٨٩ – ٤٢٦.

صالح، هالة محمد السيد. (٢٠٠٦). دراسة تحليلية للشراكة بين الجامعة والمجتمع في ضوء خبرات بعض الدول. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية. كلية التربية. جامعة بنها.

عابدين، محمد، ويوسف، أحمد. (٢٠١١). تقديرات مديري مدارس محافظة رام الله والبيرة واقعَ مشاركة مؤسّسات المجتمع المحليّ والمشاركةَ المأمولَ فيها في الإدارة المدرسيّة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مج ٢٥، ع ٤.

عبد الله، غادة محمد فتحي أحمد. (٢٠٠٦). التنظيمات الشعبية ودورها في تحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم الثانوي العام "دراسة تقويمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.

عبيد الله، شعاع عبد العزيز. (٢٠١٣). الشراكة المجتمعية المطلوبة بين مؤسسات التعليم العام وأولياء الأمور في المدارس المتوسطة والثانوية للبنات بمنطقة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

العتيبي، فهد عباس. (١٤٢٥ هـ). " إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية التربية.

العتيبي، مستور. (٢٠١٦). دور مديري المدارس الثانوية بمدينة تبوك في تفعيل الشراكة المجتمعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تبوك.

العجمي، محمد حسنين. (٢٠٠٧). المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر.

عرابي، بلال. (٢٠٠١). دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع. مجلة النبأ.(٦٣).

العزيزي، أحمد الرفاعي بهجت. (٢٠٠٦). دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

العلي، أحمد عبد الله. (٢٠٠٢). العولمة والتربية. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

غنيمة، محمد متولي. (٢٠٠٢). تمويل التعليم و البحث العلمي العربي المعاصر، أساليب جديدة، ط٢، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

قاسم، محمد رفعت قاسم، ومحمد، أبو النجا. (٢٠٠٦). تنظيم المجتمع"منظمات وتطبيقات"، القاهرة، دار الطباعة الحرة.

القحطاني، محمد. (٢٠١٥). دور مديري مدارس التعليم العام في تفعيل الشراكة المجتمعية في منطقة عسير، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك خالد، السعودية.

القرشي، محسن بن عليان. (٢٠١١). المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.

قنديل، أماني. (٢٠٠٥). دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية.

متولي، نبيل عبد الخالق. (٢٠٠١). دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصري: الواقع وسيناريوهات المستقبل، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، العدد ٢١، إبريل.

محمد سلامه غبارى. (٢٠٠٦). الخدمة الاجتماعية في المؤسسات التعليمية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

محمد، ن. (٢٠١١). آليات تطوير الشراكة المجتمعية بين الجمعيات الأهلية والمدارس لتدعيم اتجاه الطلاب نحو التطوع، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، (١٢)، ٣١، ٥٣٤٥ -٥٤١٤.

مطاوع، هبة مصطفي محمد. (٢٠١١). تطوير مؤسسات رياض الأطفال في مصر في ضوء معايير الجودة الشاملة بمصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة.

النوح، عبد الله. (٢٠١٥). دور إدارة المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – السعودية، (٣)، 316 – 235.

وزارة التربية التعليم والبنك الدولي. (٢٠٠١). مشروع تحسين التعليم الثانوي، خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوي في مصر (١٩٩٧– ٢٠٠١)، القاهرة.

وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة. (٢٠١٢). خدمات الصحة المدرسية دليل الأنشطة العملية، وزارة التربية والتعليم.

وزارة التعليم. (٢٠١٤). الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية من عام (١٤٣٤– ١٤٤٤).

وفيق، طارق. (٢٠٠٥). في مسألة الحوار و المشاركة المجتمعية في مصر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

Bower, Heather A. and Griffin, Dana(2011) Can the Epstein Model of Parental Involvement Work in a High- Minority, High- Poverty Elementary School? A case Study, Professional School Counseling, Vol.15,No.2, December, 77-87.

Griffin, Dana, Steen, sam(2010) School-Family-Community Partnerships: Applying Epsteins Theory of the Six Types of Involvement to School Counselor Practic, Professional School Counseling, Vol.13,No.4,April: 218-226.

Gzirishyili, David(2002): Participation in the preparation of the poverty Reduction and Economic Growth program in Georgia, the Secretariat of the Governmental Commission, Georgia,12 Oct.

Hodges, Terri L(2013) Survey of the effectiveness of Epsteins Model of family engagement with special needs parents, ,Wilmington University, Dover, Delaware.

Kennedy ,Robert, et al: Public private Partnerships and Information and Communication Technologies in education risks and rewards, final report prepared for Industry Canada's School Net, Canada,11oct 2000p7

Makuwira,Jonathan(2004):"Non-Governmental organizations (NGOs)and participatory Development in Basic Education in Malawi"current Issues in comparative Education ,vol. 6,No.2,May.

Reid,Norman J(2000):community participation – how people power brings sustainable benefits to community. USD Arural Development office of community development, USA,June.

Sande, Lehrer (2010 (parents and Teachers, what are they thinking bulletin, 275-65: 443 (65).

Willems, patriciap and Gonzalez, Alyssa(2012) School-Community Partner Ship Contexts to Academically Motivate Students, *S*chool Community Journal,(2)